



كلية التجارة
جامعة طنطا



مجلة البحوث المحاسبية

يصدرها قسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة طنطا

المجلد 11، العدد 4، ديسمبر 2024

٢٠٢٤

Print Issn: 2682-3446
Online Issn: 2682-4817

مجلة البحوث المحاسبية

<https://com.tanta.edu/abj-journals.aspx>

أثر التعقيد المحاسبي على الأداء المالي للشركات: الدور المعدل لتحريير سعر الصرف - دراسة تطبيقية
على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

محمد إسماعيل السيد محمد إبراهيم

مدرس، المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الاسكندرية، مصر

تاريخ النشر الالكتروني: ديسمبر-2024

للتأصيل المرجعي:ابراهيم ، محمد إسماعيل السيد محمد. أثر التعقيد المحاسبي على الأداء المالي للشركات: الدور

المعدل لتحريير سعر الصرف - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 11 (4)،

المعرف الرقمي:10.21608/abj.2024.392179

أثر التعقيد المحاسبي على الأداء المالي للشركات: الدور المعدل لتحرير سعر الصرف - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

محمد إسماعيل السيد محمد إبراهيم
مدرس، المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الاسكندرية، مصر

تاريخ المقال

تم استلامه في 4 سبتمبر 2024، وتم قبوله في 3 أكتوبر 2024، هو متاح على الإنترنت ديسمبر 2024

ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر التعقيد المحاسبي على الأداء المالي للشركات، وكذلك تأثير تحرير سعر الصرف على العلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي. استندت الدراسة على عينة من 92 شركة مدرجة في البورصة المصرية، بمجموع 552 مشاهدة خلال فترة البحث من 2014 حتى 2019. أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي، مما يدعم الفرضية التي تشير إلى استخدام التعقيد المحاسبي لتقليل وضوح المعلومات للمستثمرين، وفقاً لنظرية التعتيم. من ناحية أخرى، أظهر تحرير سعر الصرف تأثيراً سلبياً على العلاقة محل الدراسة، لكن هذا التأثير لم يكن ذا دلالة إحصائية قوية، مما يعني أن تحرير سعر الصرف قد يزيد من الأثر السلبي للتعقيد المحاسبي على الأداء المالي، ولكن دون أن يكون هذا التأثير إحصائياً مؤثراً.

الكلمات المفتاحية: التعقيد المحاسبي، تعقيد القوائم المالية، الأداء المالي، تحرير سعر الصرف

Abstract:

The research aims to study and examine the impact of accounting complexity on the financial performance of companies, as well as the impact of exchange rate liberalization on the relationship between accounting complexity and financial performance. The study was based on a sample of 92 companies listed on the Egyptian Stock Exchange, with a total of 552 observations during the research period from 2019 to 2024. The results showed a statistically significant negative relationship between accounting complexity and financial performance, which supports the hypothesis that accounting complexity is used to reduce the clarity of information for investors, according to the obfuscate theory. On the other hand, exchange rate liberalization showed a negative impact on the relationship under study, but this effect was not statistically significant, which means that exchange rate liberalization may increase the negative impact of accounting complexity on financial performance, but without this effect being statistically significant.

Keywords: accounting complexity, financial statement complexity, financial performance, exchange rate liberalization.

١ - مقدمة البحث وأهدافه ومشكلته وخطته:

في ظل ازدياد تعقيد المعاملات التجارية، أصبحت المحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية أكثر تعقيداً. وبناءً على ذلك، نال موضوع تعقيد إعداد التقارير المالية اهتماماً كبيراً من قبل المُعدِّين والمراجعين والمنظمين والمستثمرين (Chen et al. 2022) ومع تعاضم تعقيد القوائم المالية، أصبح مدى فائدتها موضوعاً تجريبياً مهماً (Ishinagi and Shiiba 2023) وقد تفاقمت هذه المشكلة خلال العقدين الماضيين، حيث أثارت هذه الزيادة مخاوف بين واضعي المعايير والممارسين. فعلى سبيل المثال، أصدرت هيئة الأوراق المالية دليلاً في محاولة لتبسيط اللغة المستخدمة في التقارير المالية، كما اتخذ مجلس معايير المحاسبة المالية خطوات مماثلة من خلال مشروعه المستمر بعنوان "إطار الإفصاح"، والذي يهدف إلى جعل الإفصاحات المالية أكثر فعالية وتنسيقاً، وأقل تكراراً (Chychyla et al. 2019).

أعرب المستثمرون والمعدون والمنظمون وواضعو المعايير عن مخاوفهم من أن الإفصاحات المالية للشركات أصبحت أطول وأكثر تكراراً وأقل وضوحاً وقابلية للقراءة، بالإضافة إلى أنها أصبحت أقل دقة وأكثر غموضاً مع مرور الزمن. وفي عام 2013، بدأت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) مراجعة شاملة تهدف إلى تحديد الإفصاحات الزائدة والمعقدة وغير المبررة والمتكررة. وبالمثل، يعمل مجلس معايير المحاسبة المالية على مشروع مستمر تحت عنوان "إطار الإفصاح" لتقييم مدى فعالية الإفصاحات النصية. وقد تم طرح تفسيرات متنوعة لتوضيح أسباب تغير الإفصاح مع مرور الوقت، بما في ذلك زيادة المخاوف المتعلقة بالتقاضي، وتعقيد الأعمال، والعولمة، والتنظيم، والإفصاحات الإلزامية الجديدة (Dyer et al. 2017).

قد يُعزى التعقيد المحاسبي إلى دوافع انتهازية تتجسد في اختيار مديري الشركات بشكل متعمد لتعقيد وتعظيم التقارير المالية. ومع ذلك، قد يكون التعقيد ناتجًا عن طبيعة العمليات التجارية المعقدة والمعايير المحاسبية نفسها، بدلاً من كونه نتيجة لنية التعظيم المتعمدة. وفي حال لم يكن التعقيد المحاسبي خيارًا مقصودًا، فمن المتوقع أن تسعى الشركات إلى تقليل الآثار السلبية الناجمة عن التعقيد المحاسبي على بيئة المعلومات ومخاطر إعداد التقارير المالية (Chychyla et al. 2019).

غالبًا ما تتضمن إفصاحات الشركات معلومات وصفية تتعلق بأداء الشركة. فعلى سبيل المثال، قد تقوم الشركات بشرح الخسائر، ومناقشة الاستراتيجيات طويلة الأجل، أو توضيح المنتجات التي لا تزال قيد التطوير، أو التغييرات في الشروط التعاقدية. ويتمتع المديرون عادةً بقدر كبير من الحرية في كيفية إيصال هذه المعلومات إلى سوق رأس المال، مما يؤثر ليس فقط على مدى اتساعها ودقتها، ولكن أيضًا على تعقيدها، أي مدى سهولة وصول المستثمرين إلى هذه المعلومات. وقد حظي التقدير الإداري فيما يتعلق بمدى تعقيد الإفصاحات السردية - والتي تمثل حوالي 80% من محتوى التقارير السنوية - باهتمام كبير في الدراسات التجريبية الأخيرة. ففي بعض الحالات، يعتمد المديرون إلى زيادة التعقيد في الإفصاحات بهدف تقديم معلومات أكثر تفصيلاً ودقة، بينما في حالات أخرى، يتم استخدام التعقيد لحد من قدرة المستثمرين على استيعاب محتوى الإفصاحات (Aghamolla and Smith 2023).

يتضح من ذلك وجود وجهتي نظر حول التعقيد المحاسبي؛ إذ يمكن استخدام التعقيد إما كوسيلة لنقل معلومات أكثر دقة أو لتقليل فهم المستثمرين. تتماشى وجهة النظر الأولى مع نظرية الإشارة (Signaling Theory)، التي تفترض أن الشركات قد تستعمل التقارير المعقدة كإشارات لتوضيح ميزات المتفوقة. في حين تتوافق وجهة النظر الثانية مع فرضية التعظيم (Obfuscation Hypothesis)، حيث يتم استخدام القوائم المالية المعقدة لحجب المعلومات وربما التأثير على ردود أفعال السوق (Rajabalizadeh 2023). فالتعقيد يعرقل التواصل الفعال بين الشركة وأصحاب المصلحة عن طريق تغذية المعلومات المالية بشكل يؤدي إلى خلق أوجه قصور في السوق، مثل زيادة تكاليف المستثمرين، والمُعدّين، والمراجعين، والتكاليف التنظيمية، مما يؤدي إلى تخصيص رأس المال بشكل غير مثالي (Said 2011).

وتتمثل مشكلة البحث الحالي في أنه ليس من الواضح ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية يهتمون بالأسباب الكامنة وراء تعقيد تلك القوائم (Peterson 2012). ومن ناحية أخرى، يوضح Hoitash and (2018) أن الآثار المترتبة على التعقيد المحاسبي لا تزال غير واضحة حتى الآن. وبناءً على ذلك، يهدف البحث إلى فحص واختبار أثر التعقيد المحاسبي على الأداء المالي للشركة، بالإضافة إلى فحص واختبار أثر تحرير سعر الصرف على العلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي للشركة.

تتمثل دوافع إجراء هذا البحث في أن فحص التعقيد المحاسبي يعد موضوعًا هامًا للجهات التنظيمية وواضعي المعايير. فقد أدركت هيئة الأوراق المالية (SEC) مدى تعقيد نظام إعداد التقارير المالية، وتسعى إلى تقليل هذا التعقيد بهدف تعزيز التواصل الفعال بين الشركة وأصحاب المصلحة عبر التقارير المالية، وتقليل أوجه القصور في السوق (Dao and Xu 2024). كما يشير Bertomeu (2023) إلى الحاجة إلى المزيد من الدراسات لفهم التعقيد المحاسبي كونه تفاعلًا بين إعداد التقارير والمعاملات الاقتصادية، وليس مجرد ظاهرة مرتبطة بالإفصاح. فعلى الرغم من أن مفهوم ومصادر التعقيد المحاسبي محددة جيدًا في الممارسة العملية، إلا أنه من الصعب تفعيلها في الدراسات المحاسبية. فمعظم الدراسات ركزت على التعقيد التشغيلي واللغوي، بينما ركزت قلة قليلة فقط على مصادر التعقيد المحاسبي. وعلى الرغم من أن التعقيد المحاسبي يرتبط بطبيعة الحال بتعقيد الأعمال، إلا أن المقاييس التقليدية لتعقيد الأعمال لا توضح بشكل كافٍ تعقيد الإفصاح الناتج عن المفاهيم المحاسبية المطبقة في التقارير المالية. علاوة على ذلك، لا تعكس هذه المقاييس تغيرات كبيرة في الإفصاحات المحاسبية (Brown et al. 2023; Hoitash and Hoitash 2018).

تتجلى أهمية البحث الحالي في أنه وفقًا لفرضية كفاءة الأسواق (Efficient Market Hypothesis)، يجب أن تعكس أسعار الأصول في الأسواق الفعالة في أي وقت جميع المعلومات المتاحة للجمهور بشكل كامل. ومع ذلك، في العالم الواقعي، فإن وجود قيود في السوق يعني أن الأسواق لا يمكن أن تكون فعالة بشكل مثالي. تركز الدراسات الحالية المتعلقة بمحددات كفاءة السوق في الأساس على عوامل مرتبطة بجانب السوق، مثل تكاليف المعاملات، والقيود التنظيمية، وهيكل المستثمرين، بينما لا تزال الدراسات التي تتناول العوامل المتعلقة بالشركات (مثل تعقيد إعداد التقارير المالية) محدودة (Chung and Chang 2024).

كما ترجع أهمية البحث الحالي في أن الدراسات السابقة ركزت بشكل أساسي على التعقيد اللغوي لإعداد التقارير المالية، بينما لم تتناول إلا قلة قليلة من الدراسات الموضوعات المتعلقة بالتعقيد المحاسبي (Dao and Xu 2024). التمييز بين التعقيد اللغوي والتعقيد المحاسبي غير واضح، إذ يقيس التعقيد اللغوي مدى سهولة قراءة التقارير المالية. وبما أن التعقيد اللغوي لا يميز بين المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية، فإن هذا النوع من التعقيد لا يعكس بدقة التعقيد المحاسبي المتعلق بإعداد التقارير. بالإضافة إلى ذلك، يظهر التعقيد المحاسبي، المستند إلى عدد العناصر المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، قوة تفسيرية أكبر وأهمية اقتصادية أعمق بسبب احتمال حدوث أخطاء، أو التطبيق غير الصحيح لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا، مما يؤدي إلى إفصاح عن نتائج مالية أقل مصداقية.

وأخيرًا، على الرغم من استمرار الجهات التنظيمية وواضعي المعايير في التعبير عن قلقهم بشأن التعقيد المالي، إلا أن الأبحاث المتعلقة بأنواع التعقيد، أسبابه، وعواقبه ما زالت محدودة للغاية، مما قد يعيق عملية صنع

القرار. ويمكن أن يكون القياس المحدد للتعقيد الأساسي الناشئ عن القوائم المالية مفيدًا للباحثين الذين يسعون إلى فهم تأثيرات التقارير المالية على المستخدمين والمُعدِّين بشكل أفضل (Filzen and Peterson 2015).

وتحقيقًا لأهداف البحث فقد تم تقسيم المتبقي منه على النحو التالي:

2- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضي البحث.

3- منهجية البحث.

4- الخلاصة والأبحاث المستقبلية.

2- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضي البحث

كما ذُكر سابقًا، يهدف البحث إلى فحص ما إذا كان التعقيد المحاسبي يؤثر على الأداء المالي للشركة. بناءً على ذلك، يبدأ الباحث في هذا القسم أولاً باستعراض الدراسات المتعلقة بالتعقيد المحاسبي، مع التركيز على مفهومه ومصادره. بعد ذلك، سيتم استعراض الدراسات التي تناولت الآثار المختلفة المترتبة على التعقيد المحاسبي. وأخيرًا، سيتم اشتقاق فرضي البحث.

وفي ضوء ذلك سوف يتم تناول النقاط التالية:

1-2 مفهوم وطبيعة التعقيد المحاسبي

2-2 الآثار المترتبة على التعقيد المحاسبي

3-2 اشتقاق فرضي البحث

1-2 مفهوم وطبيعة التعقيد المحاسبي

أدت العولمة والابتكارات المالية، إلى جانب العدد المتزايد من القواعد المحاسبية ومعايير الإفصاح، إلى ظهور تقارير مالية أكثر تعقيدًا. ورغم أن المتطلبات الجديدة، مثل تلك الواردة في قانون ساربنز أوكسلي لعام 2002، قد جعلت التقارير المالية أكثر شفافية، إلا أنها جعلتها أيضًا أكثر تعقيدًا، مما أعاق قدرة المستثمرين على استخلاص المعلومات ذات الصلة (Filzen and Schutte 2017).

تعرف اللجنة الاستشارية المعنية بتحسينات التقارير المالية التابعة لهيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية (SEC) تعقيد إعداد التقارير المالية بأنه "الصعوبة التي يواجهها المُعدِّون في تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولًا عامًا في الولايات المتحدة بشكل صحيح، وإبلاغ الجوهري الاقتصادي لمعاملة أو حدث ما، إضافة إلى توضيح المركز المالي العام ونتائج الشركة" (Securities and Exchange Commission, 2008, p. 18).

يعرف (Peterson 2012) التعقيد المحاسبي بأنه: "مقدار عدم التأكد المتعلق بترجمة المعاملات أو المعاملات المحتملة والمعايير في القوائم المالية". ويهدف هذا التعريف إلى تطبيقه على كل من مُعدي ومستخدمي القوائم المالية. ويشير (Filzen and Peterson 2015) إلى أنه يمكن وصف التعقيد بأنه حالة من صعوبة الفهم أو التطبيق؛ ولذلك، فإن تعقيد القوائم المالية يمثل الصعوبة المتزايدة في فهم هذه القوائم وتفسيرها والتنبؤ بها. ومن وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية، يشير التعقيد إلى الصعوبة التي قد يواجهها المستخدم في فهم كيفية ترجمة المعاملات الاقتصادية ومعايير إعداد التقارير في القوائم المالية (Chang et al. 2016). ويعرف Dao and Xu (2024) تعقيد التقارير المالية كمقياس للتعقيد في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) بشكل صحيح على عملية إعداد التقارير المالية.

قد ينشأ التعقيد المحاسبي من تعقيد العمليات التجارية للشركة، ومن شمولية المعايير المحاسبية، وكذلك من التقديرات الإدارية المرتبطة بنوع ومدى اللغة المستخدمة في التقارير المالية. وتعد الرؤية السائدة في الدراسات أن التعقيد المحاسبي هو في الأساس خيار إداري، حيث يلجأ المديرون إلى استخدام هذا التعقيد لإخفاء المعلومات عن أصحاب المصالح في شركاتهم. غير أن العديد من الدراسات الحديثة طرحت منظوراً مختلفاً، إذ تجادل بأن التعقيد المحاسبي لا يعود فقط إلى القرارات الإدارية، بل هو في المقام الأول نتيجة مباشرة لتعقيد العمليات التجارية والمعايير واللوائح المحاسبية المعقدة (Chychyla et al. 2019).

يُعزى التعقيد الرئيسي في القوائم المالية إلى التعقيد الجوهري للمعاملات الاقتصادية أو المعايير المحاسبية المرتبطة بالشركة. فقد تكون المعاملات الاقتصادية المعقدة ناجمة عن معاملات غير مألوفة أو ذات طبيعة معقدة، أو قد تنشأ نتيجة انخراط الشركات في مجموعة واسعة من المعاملات الاقتصادية، مما يجعل من الصعب تحديد تأثير تلك الأحداث الاقتصادية على الشركة عند تجميعها. مثال على النوع الأول هو عقود الإيرادات ذات العناصر المتعددة، التي تعد أكثر تعقيداً من معاملات نقاط البيع، لأن الأحداث الاقتصادية فيها تتم على مراحل متعددة. في المقابل، تعتبر المشتقات معاملات معقدة بطبيعتها لأنها أقل شيوعاً بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. أما بالنسبة للنوع الثاني، فمثال عليه هو شركة المطاعم التي تمتلك وتدير مطاعم بالإضافة إلى مطاعم ذات حقوق امتياز، إذ تشارك في مجموعة أوسع من المعاملات الاقتصادية مقارنة بشركة تعمل في مجال واحد فقط (Filzen and Peterson 2015).

من الناحية النظرية، يُعد تعقيد المعاملات مستقلاً عن نظام المحاسبة المالية. إذ يمكن للمعايير المحاسبية أن تعكس بدقة مدى تعقيد المعاملات، أو على العكس من ذلك، قد تزيد أو تقلل من مستوى هذا التعقيد في القوائم المالية. ولضمان أن تكون القوائم المالية ذات فائدة وقيمة للمستخدمين، يدرك مجلس معايير المحاسبة المالية أهمية أن تسعى المعايير المحاسبية إلى تمثيل الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية بدقة وفي التوقيت المناسب. وإذا

كان ادعاء مجلس معايير المحاسبة المالية صحيحًا، فمن المتوقع أن يكون تعقيد القوائم المالية ناتجًا بالأساس عن التعقيد الجوهرى في العمليات الاقتصادية.

من جهة أخرى، يمكن أن تسهم معايير إعداد التقارير المالية في زيادة التعقيد، وتشمل هذه المساهمة خصائص معينة مثل (Filzen and Peterson 2015):

- وصف المبادئ المحاسبية بعبارات بسيطة للمعاملات شديدة التعقيد.
- تقديم إرشادات تفصيلية لأنماط محددة من الحقائق.
- إصدار إرشادات من هيئات متعددة لوضع المعايير.
- الحجم الكبير للمعايير والتفسيرات، مما يجعل من الصعب تحديد الإرشاد المناسب.

وعلى الرغم من أن فصل مصدر التعقيد بين المعاملات والمعايير قد يبدو مفيدًا، إلا أن عزل هذين المصدرين تجريبيًا يُعد أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا، لأن المعايير تُكتب غالبًا مع وضع المعاملات في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، تحتاج المعاملات البسيطة في العادة إلى إرشادات بسيطة، أما بالنسبة للمعاملات المعقدة، فقد يقدم واضعو المعايير إرشادات بسيطة، مثل تأجيل الاعتراف بالإيرادات حتى تحصيل النقد أو اكتمال الأداء، أو إرشادات أكثر تعقيدًا، مثل الاعتراف بناءً على تقديرات أكثر تعقيدًا وتوقيت محدد. ومن هنا، إذا رصدنا تعقيدًا في المحاسبة، يصعب نسبته بشكل قاطع إلى المعايير أو المعاملات، لأن التعقيد غالبًا ما يكون نتيجة تفاعل الاثنين معًا.

أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) في عام 2009 وجود قلق متزايد بشأن التعقيد في عدة مجالات، من بينها: طول التقارير، الأدوات المالية، المدفوعات على أساس الأسهم، محاسبة المعاشات التقاعدية، محاسبة ضريبة الدخل، وعمليات اندماج الأعمال. كما أظهرت النتائج تحفظات حول الزيادة المحتملة في تعقيد التقارير السردية. ومع ذلك، لم يكن هذا التعقيد السردى ضمن المجالات التي تم التركيز عليها في الدراسة، وذلك لعدم وجود توجيهات واضحة بشأن التقارير السردية في المعايير الدولية للتقرير المالي. وأشارت الدراسة إلى أن كثرة المخاطر التي تواجهها المؤسسات، وكذلك تعقيد الأدوات المالية التي تستخدمها، قد أدت إلى زيادة كبيرة في متطلبات الإفصاح. ويمكن تلخيص أهم مجالات التعقيد في التقارير المالية كما يلي (ACCA 2009):

(أ) محاسبة التحوط Hedge accounting:

يُعد أحد أكثر مجالات إعداد التقارير المالية تعقيدًا هو محاسبة الأدوات المالية بشكل عام، وخاصة الأدوات المالية المشتقة. وكما أشارت ورقة المناقشة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، فإن الأدوات المالية غالبًا ما تكون معقدة بطبيعتها، وهناك بالتأكيد جانب من التعقيد الذي لا يمكن تجنبه عند التعامل المحاسبي مع هذه المعاملات. ومن أصعب جوانب إعداد التقارير المالية للأدوات المالية المشتقة هو استيفاء متطلبات محاسبة التحوط. وتوضح النتائج أن تعقيد تلبية المتطلبات المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) يُعتبر السبب الأكثر شيوعًا لصعوبة محاسبة التحوط بنسبة (24%). بالإضافة إلى ذلك، أشار 16% من المشاركين إلى أنهم واجهوا صعوبة في فهم المعيار ذاته، وهو ما يعكس بشكل واضح أن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) يُعتبر معيارًا معقدًا، كما أقر بذلك رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية. كما أن نسبة كبيرة من المشاركين بلغت (21%) أكدت أن معاملات التحوط ذاتها كانت معقدة، وكانت السبب الرئيسي وراء التعقيد المحاسبي الذي واجهوه.

(ب) الإفصاح عن الأدوات المالية:

في أغسطس من عام 2005، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 بعنوان "الأدوات المالية: الإفصاحات"، ليحل محل كل من معيار المحاسبة الدولي رقم 30 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 32. وجاء هذا التعديل جزئيًا استجابة لتغيير "الأساليب المستخدمة من قبل المؤسسات في قياس وإدارة المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية"، بالإضافة إلى تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية للحصول على معلومات دقيقة وشاملة حول هذه المخاطر. ومع اندلاع أزمة الائتمان في عام 2008، ظهرت تساؤلات من قِبل المراقبين حول الأسباب التي أدت إلى عدم قدرة هذه الإفصاحات على لفت الانتباه إلى المشكلات المحتملة التي تواجهها الشركات، وخصوصًا البنوك، حيث نشأت تلك المشكلات نتيجة تعرضها للمخاطر. وقد دفع هذا الأمر مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى بذل مزيد من الجهود لدراسة مدى ملاءمة بعض المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7، وكذلك النظر في إدخال التحسينات اللازمة.

من الواضح أن تزايد المخاطر التي تواجه العديد من المؤسسات في ما يتعلق بأدواتها المالية قد أدى إلى تضخم متطلبات الإفصاح المتعلقة بها. وقد أعرب العديد من المستخدمين والمُعَدِّين على حد سواء عن اعتراضهم على الكم الهائل من الإفصاحات التي أصبحت تشغل الآن حيزًا متزايدًا في القوائم المالية التي يقومون بإعدادها أو تحليلها. ويهدف هذا الاستطلاع إلى تسليط الضوء على المخاوف التي تساور مُعَدِّي التقارير في هذا السياق، بالإضافة إلى استعراض ردود الفعل تجاه المعيار الجديد الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ج) المدفوعات على أساس الأسهم:

غالبًا ما تكون المدفوعات المعتمدة على الأسهم ذات انتشار محدود في مناطق جغرافية معينة، وربما يفسر هذا قلة عدد أعضاء العينة الذين لديهم خبرة شخصية في المحاسبة عن هذه المعاملات خلال السنوات الأخيرة. ويُعد هذا أيضًا السبب المحتمل وراء قلة عدد المشاركين الذين أشاروا إلى هذا المجال باعتباره معقدًا. ومن خلال الاستطلاع، يتبين أيضًا أن المحاسبة المتعلقة بمعايير الأداء الاستراتيجي لم تحظَ باهتمام كبير من قِبَل المستجيبين، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل، بالمقارنة مع المجالات الأخرى. ولم يكن هذا المجال الأقل تطبيقًا من قِبَل المشاركين فقط، بل إن عددًا أقل منهم أبدى رغبة في التعمق في المزيد من الأسئلة المتعلقة به، بغض النظر عن خبرتهم العملية في الفترة الأخيرة. من الواضح أن خطط الموازنة الاستراتيجية تشكل مجالًا محددًا للغاية من المحاسبة، ولم تحظَ باهتمام يُذكر من قِبَل المشاركين، بخلاف القضية الأكثر جدلًا المتمثلة في محاسبة التحوط.

د) محاسبة المعاشات التقاعدية

يعالج معيار المحاسبة الدولي رقم 19 (مزاي الموظفين) المحاسبة المتعلقة بجميع أشكال التعويضات المدفوعة مقابل الخدمات التي يقدمها الموظفون. وتشمل هذه المزايا قصيرة الأجل مثل الأجور والرواتب، والمزايا طويلة الأجل التي لا تستحق السداد خلال 12 شهرًا، إضافة إلى مزايا نهاية الخدمة. ومع ذلك، يبرز الخلاف الأساسي مع هذا المعيار في كيفية معالجة محاسبة منافع ما بعد الخدمة، مثل المعاشات التقاعدية، وبالأخص محاسبة خطط التقاعد ذات المنافع المحددة. ورغم الإشارة العامة إلى محاسبة المعاشات التقاعدية، إلا أن الأسئلة الواردة في هذا القسم من الاستطلاع كانت موجهة تحديدًا نحو خطط منافع ما بعد الخدمة.

هـ) المحاسبة عن ضريبة الدخل:

تتم معالجة الجوانب المحاسبية المتعلقة بضريبة الدخل، بما في ذلك الآثار الحالية والمستقبلية (الضريبة المؤجلة) الناجمة عن المعاملات، وإمكانية استرداد وتسوية الأصول والالتزامات، وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 12 (ضرائب الدخل). ورغم ذلك، لا يزال العديد من الأفراد يتساءلون حول مدى ملاءمة بعض المتطلبات المحاسبية، لا سيما تلك المتعلقة بالضرائب المؤجلة.

و) دمج الأعمال:

يُعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 (دمج الأعمال) هو المعيار المحاسبي الذي يتناول عملية دمج أكثر من نشاط تجاري في كيان واحد للإبلاغ المالي، حيث يتمحور حول مفهوم السيطرة. ويُعد الاستحواذ على شركات أخرى من الأساليب الشائعة لتوسيع نطاق الأعمال التجارية. ومع ذلك، قد تكون المحاسبة عن المكونات المختلفة للأعمال التي أصبح كيان آخر مسيطرًا عليها عملية معقدة.

ز) المجالات الأخرى التي ينشأ فيها التعقيد

بالإضافة إلى المجالات المذكورة سابقاً، طُلب من المشاركين تحديد ما إذا كانت هناك مجالات أخرى يجدونها معقدة عند إعداد القوائم المالية. وقد أكدت الإجابات إلى حد كبير نتائج الاستطلاع، حيث أجاب 70% من المشاركين بالنفي. أما المجالات الأخرى في إعداد التقارير المالية التي وُصفت بالمعقدة فقد شملت مجموعة واسعة من الجوانب، مع تكرار محدود جداً لبعض المواضيع. وجد أكثر من اثنين من المشاركين أن التقارير القطاعية والمحاسبة عن تدهور الأصول هما الجانبان الأكثر تعقيداً. وتمثلت المشكلات الرئيسية المرتبطة بهذه المجالات فيما يلي:

- استيفاء المتطلبات يستغرق وقتاً طويلاً ويعد مكلفاً.
- المعاملات معقدة ويصعب فهمها.
- صعوبة فهم المعايير المحاسبية.

فيما يتعلق بالمشتقات المالية، والتي تُعد من أهم مصادر التعقيد المحاسبي، تعتمد العديد من الشركات على هذه الأدوات المالية للتحوط ضد المخاطر المالية التي تهدد الإيرادات وتكاليف السلع المباعة والنفقات المختلفة، كما تستخدم أيضاً في المضاربة بأسواق رأس المال والسلع. ورغم أن المشتقات المالية تتيح للشركات إمكانية إدارة المخاطر في ظل حالات عدم اليقين، إلا أن هذه العقود تُعرف بتعقيدها العام. من الناحية الاقتصادية، تعتبر المشتقات المالية معقدة لأن قيمتها يمكن أن ترتبط بأي أصل أو التزام أساسي، بما في ذلك المشتقات الأخرى، لتحقيق أهداف مالية متعددة. وبسبب هذا التعقيد الاقتصادي، تصبح التقارير المالية المتعلقة بالمشتقات المالية معقدة بشكل ملحوظ. وباعتبارها من أكثر أنواع العقود المالية تعقيداً من الناحية الاقتصادية، فإنها تفرض تحديات كبيرة عند إعداد التقارير المالية. تعتمد الشركات على قدر كبير من الحكم المهني لتطبيق معايير التقارير المفصلة على هذه المعاملات المعقدة التي غالباً ما تكون لها أنماط واقعية متفاوتة بشكل كبير. ويشير الخبراء إلى أن العديد من الشركات التي تستخدم المشتقات المالية لا تطبق القواعد المحاسبية ذات الصلة بشكل صحيح أو متسق، مما يجعل من الصعب على أصحاب المصلحة تقييم نشاط المشتقات المالية للشركة استناداً إلى تقاريرها المالية (Chang et al. 2016).

من جهة أخرى، قد تكون المحاسبة المتعلقة بالإيرادات معقدة بشكل خاص بالنسبة لمُعدي القوائم المالية ومستخدميها. ووفقاً لمجلس معايير المحاسبة المالية، هناك أكثر من 200 عبارة مختلفة للاعتراف بالإيرادات التي تعتمد عليها هيئات وضع المعايير المتعددة، فضلاً عن العديد من الإرشادات الرسمية المخصصة لصناعات معينة أو معاملات محددة. قد تؤدي هذه التعددية إلى تناقضات في تفسير المعايير أو إلى صعوبات في تطبيق العديد من

المعايير على عقد واحد. إضافة إلى ذلك، يمكن للمعاملات المعقدة المتعلقة بالإيرادات أن تزيد من حالات عدم اليقين، والتي قد تشمل عقودًا طويلة الأجل، عقودًا خاصة مع العملاء، بنودًا متعددة تتعلق بقبول العميل، شروط الدفع، والاتفاقيات الجانبية (Peterson 2012).

يمكن لنشاط المساهمين أن يؤثر بشكل كبير على سلوك الشركات في إعداد التقارير المالية (Dao and Xu 2024). ويشير هذا النشاط إلى زيادة مراقبة المساهمين ومواقف المستثمرين غير الراضين عن إدارة الشركات وعملياتها. وعلى الرغم من أن المساهمين الناشطين يسعون إلى إحداث تغييرات داخل الشركة دون تغيير هيكل السيطرة فيها، فإنهم يلعبون دورًا أساسيًا في حوكمة الشركات عبر تقديم مقترحاتهم وإبداء آرائهم بشأن الأداء. كما يقوم هؤلاء المساهمون بمراقبة ميول الإدارة للانخراط في الأنشطة الانتهازية، مما يعزز من فعالية حوكمة الشركات. وقد أظهرت الدراسات السابقة أن المساهمين النشطين أكثر نجاحًا في مراقبة التغييرات وتحفيزها مما كان يُعتقد سابقًا، وأن نشاطهم يمكن أن يؤثر بشكل كبير على السلوكيات الانتهازية للشركات. ويمكن لجهود المراقبة التي يبذلها المساهمون أن تزيد من الضغط على الشركات للإفصاح عن مزيد من المفاهيم المحاسبية، مما يساهم في تقليل التفاوت في المعلومات بين المساهمين والمديرين، وبالتالي يؤدي إلى زيادة مستوى التعقيد المحاسبي.

بناءً على ذلك، يُتوقع أن يرتبط نشاط المساهمين بمستوى أعلى من التعقيد المحاسبي نظرًا لمطالب الإفصاح التي يقدمها المساهمون النشطون. ولتلبية هذه المطالب، يُتوقع من الشركات التي تتمتع بنشاط أكبر من قبل المساهمين الإفصاح عن مزيد من البنود المحاسبية. وعلى الرغم من أن مقترحات المساهمين ليست توصيات ملزمة، وبالتالي لا تحمل سلطة إجبار مجلس الإدارة على اتخاذ إجراءات، إلا أن الأطراف الثالثة، مثل مجلس المستثمرين المؤسسيين، يمكنهم ممارسة ضغوط إضافية على المديرين إذا رفضوا تنفيذ هذه المقترحات. كما أن قيام الشركات بإعادة النظر في الفوائد والتكاليف المحتملة لتنفيذ مقترحات المساهمين قد يلقي استحسان المستثمرين، مما يعزز العلاقة بين المستثمر والشركة ويزيد من ثقتهم فيها. وقد أظهرت الدراسات السابقة أن نشاط المساهمين يمكن أن يكون مؤثرًا، حيث يدفع المديرين إلى تعديل ممارساتهم بما يتماشى مع مقترحات المساهمين.

هدفت دراسة (Dao and Xu 2024) إلى فحص العلاقة بين نشاط المساهمين وتعقيد إعداد التقارير المالية. وباستخدام عينة مكونة من 19,530 مشاهدة تمثل 3,377 شركة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، أظهرت النتائج أن هناك ارتباطًا بين نشاط المساهمين ومستوى أعلى من التعقيد المحاسبي. تتماشى هذه النتيجة مع الحجج المتعلقة بالتأثيرات الرقابية والتأديبية الناتجة عن نشاط المساهمين، وكذلك محاولة الشركات تلبية متطلبات الإفصاح التي يطالب بها هؤلاء المساهمون. كما أوضحت النتائج أن الشركات التي تتمتع بنشاط عالٍ للمساهمين وتواجه مخاطر تقاضي أكبر تميل إلى تقديم تقارير محاسبية أكثر تعقيدًا. وتعزز الملكية المؤسسية العلاقة بين نشاط المساهمين والتعقيد المحاسبي، حيث تشير النتائج إلى أن الشركات التي لديها نسبة أعلى من

الملكية المؤسسية تتعرض لضغوط أكبر لتضمين المزيد من البنود المحاسبية في تقاريرها المالية، مما يؤدي إلى مستوى أعلى من التعقيد. وأخيراً، تكشف الاختبارات الإضافية أن تعقيد التقارير المحاسبية للشركات لا ينشأ نتيجة لتغيرات في العمليات الحقيقية للشركة، بل نتيجة لتغيرات في سياسات الإفصاح.

تشير فرضية التعقيم إلى أن المديرين التنفيذيين، وخاصة أولئك الذين يتمتعون بثقة مفرطة، قد يلجؤون عمدًا إلى تقليل شفافية إفصاحاتهم عندما يتعين عليهم نقل أخبار أقل إيجابية. قد تدفعهم ثقتهم الزائدة إلى الاعتقاد بأن ما يتعرضون له من نتائج أو انتكاسات في استراتيجياتهم لا يعدو كونه أمرًا مؤقتًا، مما يدفعهم إلى استخدام أسلوب التعقيم كدرع لحمايتهم من ردود الفعل السلبية في السوق. علاوة على ذلك، يقلل هؤلاء المديرون من أهمية تكاليف معالجة المعلومات التي يفرضونها على أصحاب المصلحة، حيث يعتقدون أن المعلومات المعقدة التي يقدمونها يمكن فهمها والاستفادة منها بسهولة من قبل السوق والمشاركين فيه، دون إدراكهم لحقيقة أن ذلك قد يثير حالة من عدم اليقين ويؤثر سلبًا على كفاءة الأسعار. من جهة أخرى، قد يدفعهم اعتقادهم الزائد في فهمهم للوضع المالي لشركتهم إلى التغاضي عن المعلومات الهامة. ونتيجة لذلك، قد يمارسون التعقيم على الإفصاحات المالية أو يقاومون ردود الفعل التي قد تسهم في تحسين وضوح هذه الإفصاحات.

تشير نتائج دراسة (Rajabalizadeh 2023) إلى أن التفاؤل المفرط لدى المديرين التنفيذيين يرتبط بشكل إيجابي بزيادة التعقيد المحاسبي. إضافة إلى ذلك، تُظهر النتائج أن هذه العلاقة تكون أكثر وضوحًا وأهمية في الشركات ذات الربحية المنخفضة مقارنةً بالشركات ذات الربحية المرتفعة. وهذا يشير ضمناً إلى أن المديرين التنفيذيين الذين يتمتعون بثقة مفرطة في الشركات ذات الأداء الضعيف يميلون إلى زيادة التعقيد المحاسبي بشكل أكبر.

من ناحية أخرى، تضطلع هيئة الأوراق المالية بدور حماية المستثمرين، والحفاظ على أسواق عادلة ومنظمة وفعالة، وتسهيل تكوين رأس المال. تعمل الهيئة على مراقبة إفصاحات الشركات بهدف تحسين مستوى الإفصاح، لضمان تزويد المستثمرين بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة (Burke and Gunny 2024). وقد بدأت جهود هيئة الأوراق المالية في الولايات المتحدة لجعل القوائم المالية أكثر سهولة في القراءة والفهم منذ صدور قانون الأوراق المالية لعام 1933. وفي عام 1969، أصدرت الهيئة تقريرًا أشارت فيه إلى أن طول النشرات وتعقيدها يعيقان المستثمر العادي من فهمها بسهولة. واستمر التقرير في التوصية بتجنب الكتابة المطولة والمعقدة دون ضرورة (Miller 2010).

توصلت دراسة (Hesarzadeha and Rajabalizadehb 2020) إلى وجود علاقة عكسية بين الرقابة التي تمارسها لجنة الأوراق المالية والتعقيد المحاسبي في إيران. بعبارة أخرى، تظهر النتائج أن إشراف لجنة الأوراق

المالية يساهم في تقليل التعقيد المحاسبي. وتماشى هذه النتيجة مع الأدلة النظرية التي تشير إلى أن الرقابة من قبل لجنة الأوراق المالية تحد من السلوك الإداري الانتهازي. علاوة على ذلك، تكشف النتائج أن تأثير رقابة لجنة الأوراق المالية على التعقيد يكون أقوى في الشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة مقارنة بالشركات التي تعاني من ضعف في حوكمة الشركات. وتشير التحليلات الإضافية إلى أن تأثير الرقابة لا يقتصر على عام واحد، بل يمتد لمدة عامين على الأقل بعده؛ كما أن التأثير لا يكون أكبر في الشركات التي تتلقى رسائل تعليق متعددة مقارنة بالشركات التي تتلقى خطاب تعليق واحد فقط. أخيرًا، تميل الشركات التي لم تتلق أي خطاب تعليق إلى تقليل تعقيدها إذا تم التعليق على قائد صناعتها أو منافسها المباشر.

في نفس السياق، توصلت دراسة (Burke and Gunny 2024) إلى أن استلام خطاب تعليق من هيئة الأوراق المالية في الولايات المتحدة يؤثر على بعدين متميزين في تعقيد إعداد التقارير. بشكل محدد، ينخفض التعقيد المتعلق بالمفاهيم المحاسبية بعد استلام خطاب التعليق، بينما يزداد التعقيد اللغوي. وتحليل هذا التأثير العكسي، تبين أن كلا التغييرين في التعقيد مرتبطان بالتغيرات في عدم تماثل المعلومات المتاحة عن الشركات. كما يشير التحليل الإضافي للزيادة في التعقيد اللغوي إلى أن المديرين يلجؤون إلى التعتيم بعد استلام خطاب التعليق، حيث تكون هذه الزيادة غير ضرورية ولا تحدث استجابة للتغيرات في محاسبة الشركات أو عملياتها الأساسية. وبشكل عام، تشير النتائج إلى أنه في حين تبسط عملية خطاب التعليق عرض المعلومات المحاسبية المبلغ عنها، إلا أن لها تأثيرًا غير مقصود يتمثل في تقليل قابلية قراءة التقارير.

2-2 الآثار المترتبة على التعقيد المحاسبي

قد يؤدي التعقيد المتزايد في إعداد التقارير المالية إلى صعوبات تواجه المستثمرين عند محاولة فهم وتحليل تقارير الشركة المالية. وتشير الأبحاث الحديثة إلى أن تعقيد إعداد التقارير قد ينجم عنه العديد من النتائج السلبية، مثل مشكلات في إدارة الأرباح، وضعف جودة التقارير المالية، وزيادة تقلب العوائد، وانخفاض استمرارية الأرباح، وتراجع أداء المحليين. (Burke and Gunny 2024) كما أن التعقيد المحاسبي قد يعوق التواصل الفعال بين الشركة وأصحاب المصلحة عبر التقارير المالية، مما يساهم في خلق أوجه قصور في السوق، مثل زيادة التكاليف التي يتحملها المستثمرون، والمعدون، والمراجعون، إضافة إلى التكاليف التنظيمية، والتخصيص غير الأمثل لرأس المال. وتشير النتائج أيضًا إلى أن المحتوى المعلوماتي في التقارير المالية يكون أقل بالنسبة للشركات التي تعاني من قدر أكبر من التعقيد في إعداد تلك التقارير. (Dao and Xu 2024)

فيما يتعلق بنتبؤات المحليين الماليين، قد تلجأ الشركات التي تتميز بقوائم مالية أكثر تعقيدًا إلى ثلاث استراتيجيات للتأثير على تحقيق توقعات الأرباح (Filzen and Peterson 2015). أولاً، قد يكون لدى مديري

الشركات المعقدة قدرة أكبر على التأثير في توقعات المحللين، نظرًا لأن التعقيد يزيد من صعوبة التنبؤ بالنسبة للمحللين. في هذه الحالة، قد يحاول المديرون توجيه توقعات المحللين نحو مستويات يمكن التغلب عليها. ثانيًا، من المرجح أن تواجه الشركات المعقدة أحداثًا اقتصادية غير مألوفة أو غير عادية، وقد تكون أكثر قدرة على تجاوز التوقعات من خلال دفع المحللين لاستبعاد بنود من المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا (GAAP) من أرباحهم الفعلية. بهذا، تستطيع الشركات تجاوز التوقعات عبر استبعاد بعض العناصر في رقم أرباحها الفعلي غير المتوافق مع مبادئ GAAP. وأخيرًا، تتطلب الشركات التي لديها قوائم مالية معقدة المزيد من التقديرات الذاتية من قبل المديرين، مما يمنحهم قدرة أكبر على إدارة الاستحقاقات المالية لتحقيق التوقعات.

تناولت دراسة (Miller 2010) تأثيرات تعقيد التقارير المالية على سلوك المستثمرين التجاري. وتوصلت الدراسة إلى أن التقارير الأكثر تعقيدًا (التي تكون أطول وأقل قابلية للقراءة) ترتبط بانخفاض في حجم التداول الإجمالي، وأن هذا التأثير يظهر بشكل خاص نتيجة انخفاض نشاط التداول بين صغار المستثمرين. كما تشير النتائج الإضافية إلى أن العلاقة بين تعقيد التقارير وانخفاض التداول غير الطبيعي ترتبط بالتباينات المقطعية في خصائص الإفصاح الخاصة بالشركات، وكذلك بالتغيرات في تعقيد الإفصاح على مر الزمن.

هدفت دراسة (Peterson 2012) إلى استكشاف ما إذا كان التعقيد المحاسبي في مجال الاعتراف بالإيرادات يزيد من احتمالية إعادة الإفصاح عن الإيرادات. وأظهرت النتائج أن تعقيد الاعتراف بالإيرادات يزيد من احتمال إعادة الإفصاح، سواء كان الإفصاح الخاطئ متعمدًا أو غير متعمد. علاوة على ذلك، يقلل التعقيد من تأثيرات إعادة الإصدار؛ إذ ينخفض معدل حدوث قرارات هيئة الأوراق المالية، وتقل العوائد السلبية للإعلان عن إعادة الصياغة، وينخفض معدل دوران المدير التنفيذي لاحقًا. تشير هذه النتائج إلى أن أصحاب المصلحة في الشركة يأخذون بعين الاعتبار التعقيد المحاسبي عند الاستجابة للإفصاحات الخاطئة.

أظهرت دراسة (Gillan and Panasian 2014) أن أفساط التأمين على مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين في الشركات الكندية المدرجة في الولايات المتحدة تزيد بأكثر من الضعف مقارنةً بتلك الخاصة بالشركات المدرجة في كندا فقط، كما أن رسوم المراجعة أعلى بنسبة تقارب 50%. وتشير النتائج إلى أن هذه الفروقات تعكس علاوات مرتبطة بكل من مخاطر التقاضي والتعقيد الذي تنسم به الإفصاحات المالية للشركات.

أظهرت نتائج دراسة (Filzen and Peterson 2015) أن الشركات التي تمتلك قوائم مالية معقدة من المرجح أن تبلغ عن أخطاء توقعات إيجابية صغيرة أكثر من الأخطاء السلبية الصغيرة، مما يشير إلى أن التعقيد يمنح المديرين ميزة في تحقيق التوقعات على الهامش. ويختلف هذا عن اختبار التوزيع الكامل لتوقعات الأرباح، حيث لم تُظهر النتائج أن الشركات ذات القوائم المالية المعقدة تميل بشكل متزايد إلى تحقيق التوقعات. كما أظهرت

الدراسة أن الشركات المعقدة تستخدم إدارة التوقعات للتغلب على تقديرات المحللين، حيث تكون أكثر عرضة للحصول على توقعات تم تخفيضها إلى مستويات يمكن التغلب عليها مقارنةً بالشركات الأقل تعقيدًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات التي تتميز بقوائم مالية أكثر تعقيدًا تميل بشكل أكبر إلى استثناءات مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا لزيادة الدخل عند مقارنة الأرباح الفعلية بتوقعات المحللين. ومع ذلك، لا يبدو أن الشركات المعقدة تستخدم هذه الاستثناءات بشكل انتهازى لتحقيق التوقعات. وأخيرًا، لم يتم العثور على أي دليل يشير إلى أن الشركات المعقدة تستخدم التلاعب بالاستحقاقات التقديرية لتحقيق توقعات المحللين.

هدفت دراسة (Chang et al. (2016) إلى فحص ما إذا كان تعقيد المشتقات المالية يؤثر على خصائص توقعات الأرباح الصادرة عن المحللين الماليين وكيفية تأثيره. وأظهرت النتائج أن توقعات الأرباح للشركات التي لديها مشتقات مالية جديدة كانت أقل دقة بنسبة 26% وأكثر تشتتًا بنسبة 27% بعد بدء استخدام المشتقات المالية، وذلك خلال الفترة من 1998 إلى 2011. لا يبدو أن هذه النتائج تعود إلى التعقيد الاقتصادي للمشتقات المالية بعد ذاته، بل إلى التقارير المالية المتعلقة بهذا التعقيد الاقتصادي. وعلى الرغم من خبرتهم المالية، فإن المحللين الماليين غالبًا ما يسيئون تقدير تأثير نشاط المشتقات المالية على أرباح الشركات. ومع ذلك، توصلت الدراسة إلى أن مجموعة من المعايير المحاسبية المتعلقة بالمشتقات المالية ساعدت المحللين الماليين على تحسين دقة توقعاتهم مع مرور الوقت.

أظهرت دراسة (Chychyla et al. (2019) أن التعقيد المحاسبي يرتبط بشكل إيجابي بوجود الخبرة المحاسبية في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة. وتتضمن الآثار السلبية للتعقيد المحاسبي الإفصاح عن نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى زيادة احتمالية تلقي خطاب تعليق من هيئة الأوراق المالية. كما كشفت الدراسة أن الخبرة المحاسبية تلعب دورًا في تخفيف الآثار السلبية للتعقيد المحاسبي، حيث تقلل من احتمالية حدوث مشكلات في الرقابة الداخلية وتلقي خطابات تعليق من لجنة الأوراق المالية، ولكن لا تؤثر على احتمالية إعادة إصدار التقارير المالية. تشير هذه النتائج مجتمعة إلى وجود علاقة وثيقة بين التعقيد المحاسبي ونتائج التقارير المالية السلبية. ومع ذلك، فإن وجود مستويات عالية من الخبرة المحاسبية في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة يسهم في التخفيف من هذه الآثار السلبية.

فحصت دراسة (Chen et al. (2022) ما إذا كانت خصائص شركات المراجعة تخفف أو تزيد من تأثير التعقيد المالي على تأخير المراجعة. ركزت الدراسة على ثلاثة عوامل لشركات المراجعة، وهي: حجم شركة المراجعة (هل تنتمي إلى الأربعة الكبار أم لا)، ومدة خدمة شركة المراجعة، وتقديم خدمات غير متعلقة بالمراجعة، بهدف تحديد تأثير هذه العوامل على تأخير المراجعة المرتبط بتعقيد القوائم المالية. أظهرت النتائج أن الشركات التي تعمل مع مراجعين لفترات طويلة أو التي تعتمد على مراجعيها لتقديم نسبة عالية من الخدمات غير المتعلقة بالمراجعة،

تواجه تأخيرات مراجعة أقل مقارنةً بالشركات الأخرى. كما تبين أن شركات المراجعة الأربعة الكبار تعزز بشكل هامشي العلاقة الإيجابية بين تأخير المراجعة وتعقيد القوائم المالية.

هدفت دراسة (Chakraborty et al. (2022 إلى استكشاف ما إذا كان تعقيد القوائم المالية يرتبط باعتماد الشركات على التمويل المصرفي وشروط القروض المصرفية. وأظهرت النتائج أن كلا جانبي التعقيد (طول التقارير المالية وتعقيد قواعد إعداد التقارير المالية) يرتبطان بشكل إيجابي باعتماد الشركات على التمويل المصرفي، بما في ذلك مستوى الدين والتمويل الجديد. تتماشى هذه النتيجة مع قدرة البنوك الفائزة على معالجة المعلومات. وبشكل عام، تعتبر البنوك مصدرًا جذابًا لتمويل الشركات التي تقدم إفصاحات معقدة، إلا أن البنوك أيضًا تزيد من الفحص والمراقبة للمقترضين الذين يمتلكون قوائم مالية معقدة نسبيًا.

هدفت دراسة (Brown et al. (2023 إلى استكشاف ما إذا كان تعقيد الإفصاحات المحاسبية الإلزامية يدفع المديرين إلى الإفصاح الاختياري عن معلومات الأرباح غير المتوافقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا، وما إذا كانت هذه الممارسة تعكس محاولات للتعتيم أو للتخفيف من التعقيد المحاسبي. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين التعقيد المحاسبي وميل المديرين للإفصاح عن معلومات الأرباح غير المتوافقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا. كما تبين أن جودة معلومات الأرباح المعدلة والمحتوى المعلوماتي تزداد مع زيادة التعقيد المحاسبي، بما يتوافق مع الدوافع الرامية إلى تحسين إطلاع المستثمرين عندما تكون الإفصاحات المحاسبية معقدة. وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن المديرين يستخدمون الإفصاح عن الأرباح غير المتوافقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا للتخفيف من الآثار المعلوماتية السلبية الناتجة عن التعقيد المحاسبي.

في نفس السياق، هدفت دراسة سيد (2020) إلى فحص تأثير تعقيدات القوائم المالية على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية. وأظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية بين تعقيدات القوائم المالية ومستوى الإفصاح الاختياري، مما يشير إلى أن الشركات متعددة القطاعات الجغرافية والتشغيلية، والتي تتسم بتعقيد عملياتها وتطبق القيمة العادلة في تقييم الأصول والالتزامات، تميل إلى التوسع في استخدام ممارسات الإفصاح الاختياري بهدف سد الفجوة المعلوماتية الناتجة عن تطبيق المعايير والقواعد المحاسبية المعقدة، وتقليل درجة التعقيد في القوائم المالية الرئيسية.

هدفت دراسة (Chung and Chang (2024 إلى فحص العلاقة بين تعقيد إعداد التقارير المالية وتأثير معنويات المستثمرين. بشكل خاص، بحثت الدراسة ما إذا كانت المبالغة في التسعير الناتجة عن المشاعر تتفاقم في الشركات التي يصعب تقييمها والتي تتميز بتقارير مالية شديدة التعقيد. وأظهرت النتائج أن الشركات التي يصعب تقييمها، والتي لديها تقارير مالية معقدة للغاية، تواجه انخفاضات أكبر في العوائد غير الطبيعية للأسهم

مقارنة بالشركات ذات التعقيد المنخفض في إعداد التقارير المالية. تشير هذه النتائج إلى أن المبالغة في التسعير الناتجة عن المشاعر تتضخم بالنسبة للشركات التي يصعب تقييمها وتعاني من مستوى عالٍ من تعقيد التقارير المالية، حيث يؤدي هذا التعقيد المتزايد إلى جعل تقييم الشركة أكثر صعوبة.

هدفت دراسة (Chen et al. (2024) إلى فحص تأثير تعقيد إعداد التقارير المحاسبية على جودة مراجعة القوائم المالية للشركات. وأظهرت النتائج وجود علاقة غير خطية بين التعقيد المحاسبي وجودة المراجعة، حيث تؤدي البيئة المحاسبية الأكثر تعقيدًا إلى عمليات مراجعة ذات جودة أعلى، لكن هذا التأثير يتضاءل مع زيادة التعقيد المحاسبي بشكل مستمر. كما كشفت التحليلات الإضافية أن هذا التأثير يكون أكثر وضوحًا في الشركات التي لا تحصل على خدمات غير مراجعة الحسابات. كما فحصت الدراسة ما إذا كان التعقيد المحاسبي يؤثر على جودة المراجعة في ظل ظروف التدوير الإلزامي لشركاء المراجعة، وأظهرت النتائج أن التعقيد المحاسبي يعدل من التأثير السلبي لتدوير شركاء المراجعة على جودة المراجعة.

2-3 اشتقاق فروض البحث

أدرك المنظّمون وواضعو المعايير أن التقارير المالية أصبحت أكثر تعقيدًا بشكل متزايد. ويعود هذا التعقيد إلى الحجم والتنوع الكبيرين في المعايير واللوائح المحاسبية. ويؤدي هذا التنوع والكم الهائل من المعلومات المحاسبية إلى زيادة الجهد المعرفي الذي يجب على المستثمرين بذله لتحليل ومعالجة هذه التقارير المالية. في حال كانت قدرات المستثمرين المعرفية غير محدودة، لكان بإمكانهم التركيز على كل المعلومات التفصيلية والمعقدة المتاحة لهم. ومع ذلك، نظرًا لأن قدراتهم المعرفية محدودة، فإنهم يستطيعون معالجة واستخدام كمية محدودة فقط من المعلومات خلال فترات زمنية محددة.

تشير الدراسات السابقة إلى أنه عندما لا يمتلك المستثمرون قدرات معرفية غير محدودة لمعالجة المعلومات المتاحة خلال فترات زمنية محددة، فإن مواجهة كميات من المعلومات تتجاوز قدراتهم على المعالجة تؤدي إلى تقييمات أقل دقة لقيمة الشركة. يتطلب التعامل مع كميات كبيرة من المعلومات المحاسبية المتنوعة جهدًا معرفيًا كبيرًا من المستثمرين، مما يعني أن التقارير المالية شديدة التعقيد تزيد من احتمالية حدوث سوء التقييم (Chung and Chang 2024).

قد يكون التعقيد المحاسبي مكلفًا للأسواق المالية، حيث إن عدم اليقين الناتج عن هذا التعقيد يحد من القدرة على المعالجة المعرفية، مما يؤدي إلى التبسيط والتحيز وارتكاب الأخطاء في التقدير أو الحكم. أحد هذه التكاليف هو الإفصاح الخاطئ. ويمكن أن يؤدي التعقيد إلى الإفصاح الخاطئ بطريقتين مختلفتين (Peterson 2012). أولاً، من منظور المُعد، قد يؤدي التعقيد إلى أخطاء في إعداد التقارير المالية (نظرية الخطأ)، حيث يؤدي المزيد

من التعقيد إلى زيادة الأخطاء والإفصاح الخاطئ. ثانيًا، يمكن أن يسمح التعقيد للمديرين بإدارة الأرباح بشكل انتهازى (نظرية التلاعب). وعلى عكس نظرية الخطأ، التي تفترض أن التعقيد يؤثر على دقة المُعد في إعداد التقارير، تعتمد نظرية التلاعب على التعقيد الذي يخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين.

يُعد إعداد المزيد من البنود المحاسبية والإفصاح عنها أمرًا معقدًا، حيث يتطلب معرفة أعمق بمعايير المحاسبة الرسمية. هذا الجانب من التعقيد يمكن أن يزيد من احتمالية ارتكاب الأخطاء أو التطبيق غير الصحيح لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا، مما قد يؤدي في النهاية إلى تقارير مالية أقل مصداقية (Hoitash and Hoitash 2018). على الرغم من أنه من المتوقع أن تؤثر التكاليف المرتفعة لمعالجة المعلومات على سلوك تداول المستثمرين، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان الاتجاه نحو التقارير الأكثر تعقيدًا سيؤثر على سلوكهم بشكل عام. يعود ذلك إلى سببين (Miller 2010) أولاً، من المرجح أن يؤدي التقدم التكنولوجي الحديث إلى تقليل التكاليف الإجمالية لمعالجة المعلومات، مما يسهل على المستثمرين معالجة التقارير الأكثر تعقيدًا. ثانيًا، يمكن لزيادة وتوافر مصادر المعلومات الأخرى (مثل تقارير وسائل الإعلام والمحللين) أن تخفف من تأثيرات تعقيد التقارير على سلوك تداول المستثمرين.

بناءً على ما سبق، يمكن اشتقاق الفرضية الأولى للبحث كما يلي:

H₁ : يؤثر التعقيد المحاسبي سلبيًا ومعنويًا على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

من ناحية أخرى، يُعد سعر صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية أحد العناصر الأساسية التي تؤثر على مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية في الدول، خاصة الدول النامية (المغني 2021). حيث إن تعرض بعض البلدان النامية لأزمات مالية متكررة قد أدى إلى حدوث تقلبات وانخفاضات كبيرة في سعر صرف عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية. نتيجة لذلك، تدخلت بعض الحكومات لتثبيت نظم سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، بهدف حمايتها من الانخفاضات المتتالية خلال الأزمات المختلفة. ويُعد اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية أحد النظم التي قد تعتمد عليها الحكومات لاستعادة التوازن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد تلك الأزمات.

يُعد قرار تحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية من القرارات الهامة التي قد يكون لها تداعيات مباشرة على الشركات. فسعر الصرف يؤثر على قيمة الأصول الحقيقية للشركات، والتدفقات النقدية المتوقعة منها، وأسعار الخصم المستخدمة في خصم هذه التدفقات، مما يؤثر في النهاية على الأداء المالي للشركات. وقد شهدت مصر منذ عام 2011 وحتى الآن عدة أزمات أثرت بشكل كبير على القطاعين الاقتصادي والمالي. وأدت هذه الأزمات إلى انخفاضات كبيرة في الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية، ونقص حاد في السيولة النقدية من

العملات الأجنبية في السوق المصري. وقد نتج عن ذلك تقلبات وانخفاضات كبيرة في قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية. حاولت الحكومة المصرية مواجهة هذه التحديات من خلال وضع نظم لتثبيت سعر صرف الجنيه في الأسواق الرسمية، إلا أنه مع تفاقم تقلبات سعر الجنيه المصري والانخفاضات المتتالية في الأسواق الموازية غير الرسمية، أعلنت الحكومة المصرية في 3 نوفمبر 2016 عن تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية وتحرير سعر الصرف الرسمي. وقد أدى هذا القرار إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري بنسبة تجاوزت 100% مقارنة بقيمته الرسمية قبل الإعلان (المغنى 2021).

نظرًا لارتفاع مخاطر المعلومات المرتبطة بتعويم سعر الصرف وتأثيره على عناصر القوائم المالية، فإن اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف يؤدي إلى زيادة مستوى عدم اليقين (Badawy and Zaki 2023). وبالتالي، من المحتمل أن يؤثر تحرير سعر الصرف على العلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي للشركة.

وبناء على سبق يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:

H₂: يؤثر تحرير سعر الصرف معنويًا على العلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

3- منهجية البحث

تم الاعتماد على منهجية الدراسة التطبيقية لتحقيق هدف البحث والتحقق من صحة فروضه. وسيتم استعراض كل من أهداف الدراسة التطبيقية، نماذج البحث، مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، أدوات التحليل الإحصائي، وأخيرًا نتائج الدراسة التطبيقية.

3-1 أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار صحة فرضي البحث، من خلال اختبار الأثر المباشر للتعقيد المحاسبي على الأداء المالي، بالإضافة إلى فحص الأثر المعدل لتحرير سعر الصرف على العلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي.

3-2 مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2014 إلى 2019، مع استبعاد المؤسسات المالية نظرًا لكونها خاضعة لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها. تم اختيار فترة الدراسة لتشمل مرحلتين: الأولى من 2014 إلى 2016 وهي الفترة التي سبقت تحرير سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري، والثانية من 2017 إلى 2019 وهي الفترة التي تلت تحرير سعر الصرف.

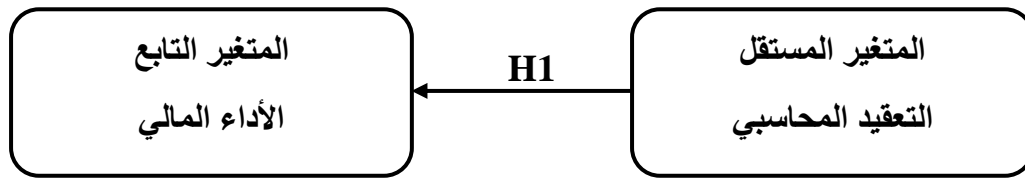
وقد تم التوقف عند عام 2019 لتجنب تأثير جائحة فيروس كورونا على النتائج، والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد المحلي والدولي، وبالتالي على الأداء المالي للشركات. تضمنت العينة المبدئية مجموعة من الشركات، وللوصول إلى العينة النهائية، تم مراعاة عدة معايير، من بينها توفر التقارير المالية للشركة خلال فترة الدراسة (2014 - 2019)، نشر القوائم المالية بالجنيه المصري، وتداول أسهم الشركة بالجنيه المصري، إضافة إلى توفر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة. بعد تطبيق هذه المعايير، بلغت العينة النهائية 92 شركة بإجمالي 552 مشاهدة خلال فترة الدراسة. يوضح الجدول رقم (1) التقسيم القطاعي للشركات المشمولة في العينة.

جدول 1: التقسيم القطاعي للشركات المتضمنة في عينة الدراسة

الأهمية النسبية للقطاع	عدد الشركات	القطاع
0.19	18	الأغذية والمشروبات
0.04	4	المنسوجات والسلع المعمرة
0.05	5	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
0.03	3	الورق ومواد التعبئة والتغليف
0.07	7	الموارد الأساسية
0.21	20	العقارات
0.08	8	مقاولات وإنشاءات هندسية
0.11	10	مواد البناء
0.04	4	الإعلام والاتصالات
0.07	7	الرعاية الصحية
0.09	9	السياحة والترفيه
1	95	إجمالي

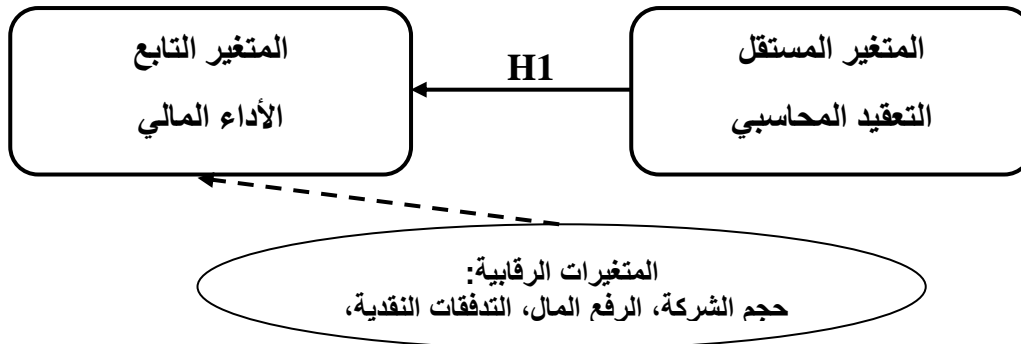
3-3 نماذج البحث

يتضح من الفرض الأول للبحث، والذي يمثل الفرض الرئيسي للدراسة، أن المتغيرات الأساسية للدراسة التطبيقية تتضمن متغيراً مستقلاً واحداً وهو التعقيد المحاسبي، ومتغيراً تابعاً واحداً وهو الأداء المالي للشركة. يمكن توضيح نموذج البحث الرئيسي في الشكل رقم (1) كما يلي:



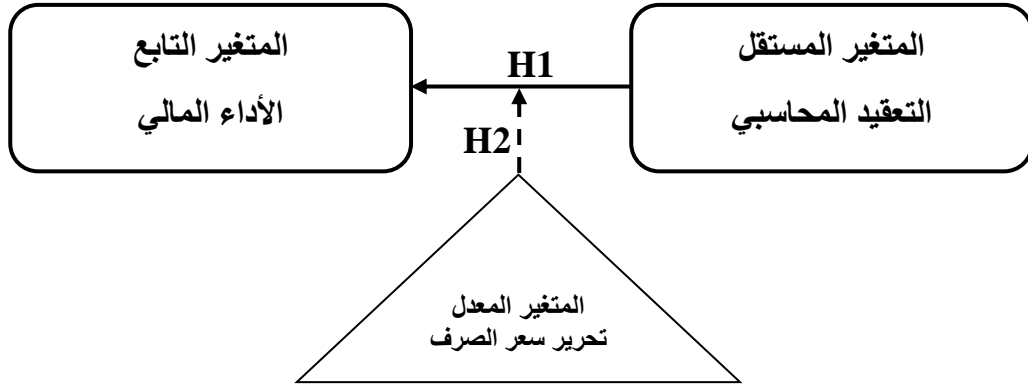
شكل 1: نموذج البحث الرئيسي

ولإضفاء المزيد من الوضوح على العلاقة الرئيسية للبحث من خلال التحليل الأساسي وتقييم مدى قوة ومتانة النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصدد، تم إجراء مجموعة من التحليلات الإضافية التي تهدف إلى تحديد مدى سلامة افتراضات بناء النموذج في التحليل الأساسي (على 2022). ولتحقيق ذلك، تم صياغة ثلاثة تساؤلات فرعية، حيث يستهدف السؤال الفرعي الأول التحقق مما إذا كان نموذج البحث بوضعه الحالي، وفق التحليل الأساسي، يفنقر إلى بعض المتغيرات الإضافية الأكثر جوهرية في التأثير أم لا. ولذلك، تم تضمين عدد من المتغيرات الرقابية التي قد تؤثر على الأداء المالي للشركة. ويمكن توضيح نموذج البحث الرئيسي في ظل وجود المتغيرات الرقابية في الشكل رقم (2) كما يلي:



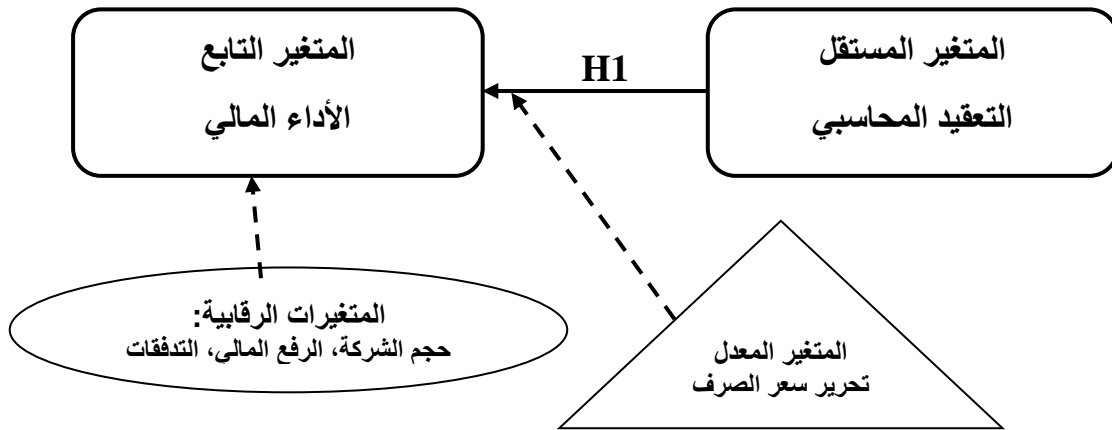
شكل 2: نموذج البحث في ظل وجود المتغيرات الرقابية

أما التساؤل الفرعي الثاني فيستهدف التحقق من وجود متغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية للبحث في التحليل الأساسي. لذلك تم تضمين تحرير سعر الصرف كمتغير معدل للعلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي للشركة. ويمكن توضيح نموذج البحث الرئيسي في ظل وجود المتغير المعدل في الشكل رقم (3) كما يلي:



شكل 3: نموذج البحث في ظل وجود المتغير المعدل

وأخيراً، يهدف التساؤل الفرعي الثالث إلى التحقق مما إذا كان نموذج البحث بعد تضمين تحرير سعر الصرف كمتغير معدل، يحتاج إلى إدراج متغيرات رقابية أخرى قد تؤثر أيضاً على الأداء المالي. بناءً على ذلك، تم تضمين تحرير سعر الصرف كمتغير معدل للعلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي للشركة، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الرقابية التي يُحتمل أن تؤثر على الأداء المالي للشركة. ويمكن توضيح نموذج البحث الرئيسي في ظل وجود المتغير المعدل والمتغيرات الرقابية في الشكل رقم (4) كما يلي:



شكل 4: نموذج البحث في ظل وجود المتغير المعدل والمتغيرات الرقابية

3-4 توصيف وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية

تتمثل الفئات الثلاث الشائعة للتعقيد المستخدمة في الدراسات المحاسبية في التعقيد التشغيلي، اللغوي، والمحاسبي. (Hoitash and Hoitash 2018) فيما يتعلق بالتعقيد التشغيلي، تجعل العمليات المعقدة ترجمة الأنشطة الاقتصادية إلى إفصاحات محاسبية أكثر صعوبة. ومع ذلك، وبسبب عدم توفر الإفصاحات التفصيلية عن عمليات الشركة بشكل واسع، يعتمد الباحثون غالبًا على مقاييس قابلة للملاحظة لتعقيد العمليات. ومن المقاييس الأكثر شيوعًا هو عدد القطاعات التجارية والجغرافية ووجود العمليات الأجنبية. يشير عدد أكبر من قطاعات

الأعمال عادة إلى وجود عمليات اقتصادية أكثر تعقيداً، حيث تحتوي القطاعات على منتجات و/أو خدمات وعمليات و/أو عملاء مختلفين، وغالبًا ما يحقق كل قطاع إيرادات ويتكبد نفقات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات ذات العمليات الأجنبية أو القطاعات الدولية تضطر إلى الإفصاح عن عملياتها الخارجية والتوفيق بينها، مما يزيد من تعقيد عملية إعداد التقارير المالية. ورغم أن هذه المقاييس تعكس جوانب من التعقيد التشغيلي المحتمل ارتباطها بالتعقيد المحاسبي، إلا أنها لا تعكس تباينات كبيرة داخل الشركة نفسها، كما أنها لا تعتمد بشكل مباشر على الإفصاحات المحاسبية.

يتضمن التعقيد المحاسبي جزءًا من التعقيد الذي يتم التقاطه بواسطة مقاييس تعقيد التشغيل الشائعة. وعلى عكس قياس عدد القطاعات المفصّل عنها، فإن التعقيد المحاسبي يعكس تباينًا أكبر، حيث يعتمد على كمية معلومات القطاعات التي يتم الإفصاح عنها وليس فقط على عدد تلك القطاعات. وبالمثل، يتم الحصول على المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات الأجنبية بمزيد من التفصيل من خلال التعقيد المحاسبي. بالإضافة إلى ذلك، يعكس التعقيد المحاسبي الإفصاح عن معلومات محاسبية أخرى، مثل الإيجارات، المشتقات، المخزون، والمحاسبة الضريبية، وهي معلومات لا يتم توضيحها بواسطة مقاييس تعقيد التشغيل.

فيما يتعلق بال**تعقيد اللغوي**، فقد أصبح موضوعًا أكثر انتشارًا في الدراسات المحاسبية. وتحدد مقاييس التعقيد اللغوي مدى سهولة قراءة التقارير المالية. وبناءً على ذلك، ركزت الدراسات التي تستخدم هذه المقاييس بشكل رئيسي على مستخدمي القوائم المالية. وتشير هذه الدراسات مجتمعة إلى أن التقارير الأقل قابلية للقراءة تكون أكثر صعوبة في الفهم. العلاقة بين التعقيد اللغوي والتعقيد المحاسبي ليست واضحة تمامًا، حيث إن مقاييس التعقيد اللغوي تعكس السرد المكتوب للتقارير المالية، وغالبًا ما لا تميز بين المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية. من المحتمل أن ينعكس التعقيد المحاسبي في التقارير الأقل قابلية للقراءة بسبب صعوبة استخدام لغة بسيطة وموجزة لوصف الأنشطة المعقدة. بالمقابل، تشير الدراسات إلى أن التقارير الأقل قابلية للقراءة قد لا تكون ناتجة عن العوامل الاقتصادية الأساسية، بل عن الحوافز الإدارية للتعتيم على الأخبار السلبية. في هذه الحالة، لن يعكس التعقيد اللغوي التعقيد المحاسبي بدقة.

أما الفئة الثالثة، وهي **التعقيد المحاسبي**، فتعتمد على المعلومات المحاسبية لقياس درجة التعقيد. تستند مقاييس التعقيد المحاسبي إلى جميع الإفصاحات المحاسبية، ويمكن أن تكون مقياسًا شاملاً للتعقيد المحاسبي على مستوى الشركة. يزداد تعقيد إعداد التقارير المالية مع زيادة عدد المفاهيم المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، حيث يتطلب الأمر من المعدين جمع وتصنيف وتخزين وتحليل المزيد من المعلومات، مما يستلزم معرفة أوسع وأكثر عمقًا بالمعايير المحاسبية المعتمدة.

واتساقاً مع الدراسات السابقة ذات الصلة (Chen et al. 2022, Chen et al. 2024, Chychyla et al. 2019, Dao and Xu 2024, Filzen and Peterson 2015, Hoitash and Hoitash 2018)، سيتم قياس التعقيد المحاسبي من خلال حساب عدد المفاهيم المحاسبية التي تم الكشف عنها في التقارير المالية. ويزداد مستوى التعقيد المحاسبي مع زيادة عدد المفاهيم المحاسبية المعلن عنها، حيث يتعين على الشركة فهم والاعتماد على معايير ولوائح موثوقة لإعداد كل مفهوم محاسبي. فالإفصاحات الأطول من المفترض أن تعكس زيادة التعقيد الأساسي في القوائم المالية، إذ تستلزم كلمات إضافية لشرح المعاملات الأكثر تعقيداً أو مجموعة أوسع من المعاملات بشكل وافٍ.

يتمثل مقياس التعقيد المحاسبي في اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي عدد المفاهيم المتميزة الواردة في القوائم المالية والملاحظات. هذا المقياس يعكس كمية المعلومات المحاسبية المتميزة التي تفصح عنها الشركات في قوائمها المالية والملاحظات التوضيحية. ويشير كل مفهوم إلى المعايير واللوائح المحاسبية. وتؤدي زيادة حجم وتنوع هذه المعلومات إلى تعقيد عملية إعداد التقارير المالية، حيث لا يحتاج معدو التقارير فقط إلى معرفة تفصيلية بقدر أكبر من المعايير المحاسبية، بل يتعين عليهم أيضاً جمع هذه المعلومات، تصنيفها، تخزينها، وتحليلها.

ويمكن إيضاح توصيف وقياس متغيرات الدراسة من خلال الجدول رقم (2) التالي:

جدول 2: توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغير	نوع المتغير	توصيف المتغير	قياس المتغير
التعقيد المحاسبي ARC	مستقل	يعبر عن المفاهيم المحاسبية التي تم الكشف عنها في التقارير المالية	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي عدد المفاهيم المتميزة الواردة في القوائم المالية والملاحظات Hoitash and Hoitash 2018
الأداء المالي ROA	تابع	درجة تحقيق الشركة لأهدافها المالية بكفاءة وفاعلية في ظل الخصائص التشغيلية والموارد الاقتصادية المتاحة لها	نسبة صافي الدخل قبل الفوائد والضريبة لإجمالي الأصول Chen et al. 2022
تحرير سعر الصرف ERF	معدل	يعبر عن القرارات الخاصة بتحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية	متغير وهمي يأخذ القيمة صفر خلال الفترة من 2014 حتى 2016 وهي الفترة ما قبل تحرير سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري، والقيمة 1 خلال الفترة من 2017 حتى 2019 وهي الفترة ما بعد تحرير سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري (Badawy and Zaki 2023)
حجم الشركة Size	رقابي	أحدي الخصائص التشغيلية للشركة التي تعبر عما تمتلكه من	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (على 2022ب)

	قدرات وإمكانياتها مادية وبشرية وتكنولوجية		
نسبة إجمالي الالتزامات لإجمالي الأصول Chen et al. 2022, على 2022	أحد الخصائص التشغيلية للشركة التي تعبر عن مدى اعتمادها في تمويل أصولها على الأموال المقترضة من الغير	رقابي	درجة الرفع المالي Lev
نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى القيمة السوقية للشركة (Chen et al. 2024)	أحد الخصائص التشغيلية للشركة التي تعبر عن مدى تمثيل القيمة الدفترية لحقوق الملكية للقيمة السوقية للشركة	رقابي	القيمة الدفترية للقيمة السوقية BTM
متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا تمت مراجعة القوائم المالية من إحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار وصفر فيما عدا ذلك (على 2022)	إحدى الخصائص النوعية لمكتب المراجعة والذي يعبر عن قدراته وإمكانياته المادية والبشرية والتكنولوجية، التي تمكنه من أداء عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية	رقابي	حجم مكتب المراجعة BIG4

3-5 أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

فيما يتعلق بأدوات الدراسة، فقد تم الاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية والإيضاحات المرفقة لها، الخاصة بشركات عينة الدراسة. وقد تم الحصول على هذه البيانات من عدة مصادر، شملت الموقع الإلكتروني لكل شركة، بالإضافة إلى شركة "مصر لنشر المعلومات" والموقع الإلكتروني "مباشر مصر"، إلى جانب بعض التقارير الصادرة عن البورصة المصرية. أما فيما يتعلق بإجراءات الدراسة، فقد كانت الخطوة الأولى تتمثل في قياس المتغير المستقل وهو "التعقيد المحاسبي"، ثم تلا ذلك قياس المتغير التابع "الأداء المالي"، ومن ثم قياس المتغير المعدل "تحرير سعر الصرف"، وأخيراً تم قياس المتغيرات الرقابية ().

3-6 أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام عدة أساليب إحصائية في هذه الدراسة، تضمنت الإحصاء الوصفي ونماذج تحليل الانحدار. وفيما يخص الإحصاء الوصفي، تم الاستعانة بالإحصاءات الوصفية ومعامل الارتباط بيرسون (Person) لتحديد الخصائص الرئيسية لمتغيرات الدراسة وفهم مدى الترابط بينها. ولأغراض اختبار فرضيات البحث، تم الاعتماد على نماذج الانحدار الخطي البسيط ونماذج الانحدار الخطي المتعدد. وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم (26) لتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بالإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار.

3-7 نتائج الدراسة التطبيقية

سوف يتم عرض نتائج الدراسة التطبيقية سواء الإحصاءات الوصفية أو نتائج اختبار الفروض على النحو التالي:

3-7-1 الإحصاءات الوصفية

يمكن توضيح نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستخدمة لاختبار العلاقة الرئيسية في البحث من خلال الجدول رقم (3). يتضح من الجدول أن قيمة الوسط الحسابي لمتغير التعقيد المحاسبي بلغت

5.32، بينما بلغت قيمة الوسيط 5.38، مما يشير إلى أن غالبية مشاهدات عينة الدراسة تقع في الجزء الأعلى من الوسط الحسابي، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى التعقيد المحاسبي في العينة المدروسة. كما يُلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المتغير أكبر من قيمة الانحراف المعياري، وهو ما يشير إلى احتمالية أن المتغير لا يتضمن قيماً متطرفة وأنه أقل تشتتاً.

وفي المقابل، نجد أن قيمة الوسط الحسابي للأداء المالي أقل من قيمة انحرافه المعياري، مما يشير إلى احتمالية تباين كبير في الأداء المالي بين شركات العينة واعتبار المتغير أكثر تشتتاً. أيضاً، يتضح أن قيمة الوسط الحسابي للأداء المالي بلغت 0.063، بينما بلغت قيمة الوسيط 0.050، مما يدل على أن معظم مشاهدات عينة الدراسة تقع في الجزء الأدنى من الوسط الحسابي.

جدول 3: الإحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة

المتغير	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	VIF
ROA	0.50225001-	0.39301481	0.0628095181	0.0503807440	0.09409401412	-
ARC	4.83628191	5.69709349	5.3217556146	5.3752784080	0.23812639460	2.003
Size	9.12532700	18.10760480	13.2157589335	13.2164127600	1.88071596348	1.986
Lev	0.02123754	1.22626529	0.4452271238	0.4328233385	0.23640392294	1.791
BTM	3.73436165-	13.92016358	1.2836070589	0.8141150990	1.74956887039	1.011
BIG4	0	1	0.43	0.00	0.496	1.718

كما يتضح من الجدول أن قيم معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor – VIF) للمتغيرات المستقلة والرقابية تتراوح بين 1.011 و 2.003، وهي أقل من القيمة المرجعية (3)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الأزواج الخطي أو الأزواج الخطي المتعدد في نموذج الدراسة. هذا يعني أن المتغيرات المستقلة والرقابية لا تتداخل بدرجة تؤدي إلى تأثير سلبي على دقة النتائج الإحصائية.

3-7-2 الارتباط الخطي

من خلال جدول مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون، يتضح وجود علاقات متعددة بين متغيرات الدراسة. حيث تكشف النتائج عن علاقة سلبية ومعنوية بين الأداء المالي من جهة، وكل من التعقيد المحاسبي وتحريير سعر

الصرف والرفع المالي من جهة أخرى. وهذا يعني أنه كلما زاد التعقيد المحاسبي أو تحرير سعر الصرف أو الرفع المالي، انخفض الأداء المالي للشركة.

بالإضافة إلى ذلك، يتبين من الجدول وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الرفع المالي وكل من التعقيد المحاسبي وتحرير سعر الصرف وحجم الشركة، مما يشير إلى أن زيادة التعقيد المحاسبي أو تحرير سعر الصرف أو حجم الشركة تؤدي إلى زيادة الرفع المالي.

وأخيراً، يوضح الجدول وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم مكتب المراجعة وكل من حجم الشركة والرفع المالي، ما يعني أن الشركات الأكبر حجماً والتي تعتمد على الرفع المالي بشكل أكبر تميل إلى التعامل مع مكاتب مراجعة أكبر.

جدول 4: مصفوفة معاملات الارتباط

المتغير	ROA	ARC	ERF	Size	Lev	BTM
ARC	**0.169-					
ERF	**0.301-	0.053				
Size	0.069-	0.023	0.045			
Lev	**0.312-	**0.121	**0.136	**0.616		
BTM	0.036-	0.019	0.041-	0.042	0.007-	
BIG4	0.026-	0.044	0.044	**0.614	**0.535	0.054

** تشير إلى معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 1%

* تشير إلى معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 5%

3-7-3 تحليل الانحدار

1-3-7-3 نموذج البحث الرئيسي

يوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يعتمد على متغير مستقل واحد وهو التعقيد المحاسبي. ومن الجدير بالذكر أن المعادلة المستخدمة لفحص العلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي هي:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 ARC_{it-1} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

تشير النتائج إلى معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة إحصائية F معنوية عند مستوى 0.000، مما يدل على صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما بلغ معامل التحديد المعدل قيمة 0.027، وهو ما يعكس أن التغير في الأداء المالي (ROA) لا يتم تفسيره بالكامل بواسطة التعقيد المحاسبي فقط، وذلك نتيجة الاعتماد على متغير مستقل واحد في هذا النموذج.

بالإضافة إلى ذلك، تكشف النتائج عن وجود علاقة سلبية ومعنوية بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي. هذا يعني أن زيادة التعقيد المحاسبي تؤدي إلى تراجع الأداء المالي، مما يدعم قبول الفرض الأول للبحث.

جدول 5: نتائج اختبار نموذج البحث الرئيسي

المتغير	Sig.	β
(Constant)	0.000	0.419
ARC	0.000	0.067-
Adjusted R Square		0.027
F		16.202
Sig. F		0.000

ويري الباحث أن السبب وراء تلك العلاقة السلبية قد يتمثل القدرات المعرفية المحدودة للمستثمرين، حيث يستطيعون استخدام ومعالجة كمية محدودة من المعلومات خلال فترات زمنية محددة. كما أن التنوع والكم الهائل من المعلومات المحاسبية يتطلب زيادة التكلفة والجهد المعرفي الذي يجب على المستثمرين بذله لتحليل ومعالجة هذه المعلومات.

3-7-3-2 نموذج البحث في ظل وجود المتغيرات الرقابية

يوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار نموذج البحث في ظل وجود المتغيرات الرقابية. تمثل هذه المتغيرات الرقابية كلاً من حجم الشركة (Size)، درجة الرفع المالي (Lev)، نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)، وحجم مكتب المراجعة (BIG4). بناءً على معادلة الانحدار المستخدمة:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 ARC_{it-1} + \beta_2 Size_{it-1} + \beta_3 Lev_{it-1} + \beta_4 BTM_{it-1} + \beta_5 BIG4_{it-1} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

يتضح من النتائج أن النموذج ذو دلالة إحصائية قوية، حيث بلغت قيمة إحصائية F مستوى معنوية عند 0.000، مما يشير إلى أن النموذج صالح لاختبار العلاقة المدروسة. كما يلاحظ زيادة في قيمة معامل التحديد المعدل إلى 0.144 مقارنة بـ 0.027 في النموذج السابق، وهو ما يعزى إلى إدراج المتغيرات المستقلة الإضافية التي ساعدت في تفسير المزيد من التغير في الأداء المالي (المتغير التابع).

بالنسبة للعلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي، تشير النتائج إلى استمرار العلاقة السلبية والمعنوية بين المتغيرين، مما يعزز قبول الفرض الأول للبحث. كما تكشف النتائج عن وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الأداء المالي وكل من حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة، بينما تظهر علاقة سلبية ومعنوية بين الأداء المالي ودرجة الرفع المالي.

جدول 6: نتائج اختبار نموذج البحث في ظل وجود المتغيرات الرقابية

المتغير	Sig.	β
(Constant)	0.001	0.310
ARC	0.002	-0.049
Size	0.025	0.006
Lev	0.000	-0.181
BTM	0.202	-0.003
BIG4	0.004	0.028
Adjusted R Square		0.144
F		19.564
Sig. F		0.000

3-3-7-3 نموذج البحث في ظل وجود المتغير المعدل

في هذا النموذج تم فحص ما إذا كان هناك متغير معدل يؤثر على العلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي للشركة، وهو تحرير سعر الصرف. استخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتحقق من هذا التأثير باستخدام المعادلة التالية:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 ARC_{it-1} + \beta_2 ERF_{it-1} + \beta_3 ARC * ERF_{it-1} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (7) أن النموذج معنوي، حيث بلغت قيمة إحصائية F مستوى معنوية عند 0.000، مما يدل على صلاحية النموذج لاختبار العلاقة. كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل

زادت إلى 0.111 بدلاً من 0.027، مما يعكس التأثير الإيجابي لزيادة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير في الأداء المالي (المتغير التابع).

فيما يتعلق بالعلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي، تستمر العلاقة السلبية والمعنوية بين المتغيرين، مما يعزز قبول الفرض الأول للبحث. أما فيما يخص المتغير التفاعلي، تحرير سعر الصرف، فقد ظهرت علاقة سلبية بينه وبين الأداء المالي، لكنها لم تكن معنوية من الناحية الإحصائية، مما أدى إلى رفض الفرض الثاني. توضح النتائج أن تحرير سعر الصرف قد يزيد من الأثر السلبي للتعقيد المحاسبي على الأداء المالي، إلا أن هذا التأثير غير معنوي إحصائياً.

جدول 7: نتائج اختبار نموذج البحث في ظل وجود المتغير المعدل

المتغير	Sig.	β
(Constant)	0.005	0.336
ARC	0.040	0.046-
ERF	0.545	0.103
ARC * ERF	0.352	0.030-
Adjusted R Square		0.111
F		23.826
Sig. F		0.000

ويري الباحث ان تحرير سعر الصرف يزيد من الأثر السلبي للتعقيد المحاسبي على الأداء المالي نظراً لارتفاع مخاطر المعلومات المرتبطة بتعويم سعر الصرف وتأثيره على عناصر القوائم المالية، فقرار تحرير سعر الصرف يؤدي إلى زيادة مستوى عدم التأكد.

3-7-3-4 نموذج البحث في ظل وجود المتغير المعدل والمتغيرات الرقابية

في هذا النموذج، تم التحقق من مدى الحاجة إلى إضافة المتغيرات الرقابية بعد تضمين تحرير سعر الصرف كمتغير معدل. تم تضمين المتغيرات الرقابية مثل حجم الشركة، الرفع المالي، نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وحجم مكتب المراجعة، لتقييم مدى تأثيرها على الأداء المالي إلى جانب المتغيرات الرئيسية.

تم استخدام معادلة الانحدار التالية لفحص النموذج:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 ARC_{it-1} + \beta_2 ERF_{it-1} + \beta_3 ARC * ERF_{it-1} + \beta_4 Size_{it-1} + \beta_4 Lev_{it-1} + \beta_6 BTM_{it-1} + \beta_7 BIG4_{it-1} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

تشير نتائج الجدول رقم (8) إلى أن النموذج معنوي، حيث بلغت قيمة F 0.000، مما يشير إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة. كما ارتفعت قيمة معامل التحديد المعدل إلى 0.205، وهو ارتفاع كبير يعكس زيادة قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في الأداء المالي.

وبالنسبة للعلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي، كانت سلبية ومعنوية، مما يدعم قبول الفرض الأول للبحث. ومع ذلك، فإن العلاقة بين المتغير التفاعلي (تحرير سعر الصرف) والأداء المالي كانت سلبية لكنها غير معنوية إحصائياً، مما يؤدي إلى رفض الفرض الثاني. يشير هذا إلى أن تحرير سعر الصرف قد يزيد من الأثر السلبي للتعقيد المحاسبي على الأداء المالي، لكن ذلك لم يكن معنوياً إحصائياً.

بالإضافة إلى ذلك، تظهر النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الأداء المالي وكل من حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة، بينما كانت هناك علاقة سلبية ومعنوية بين الأداء المالي ودرجة الرفع المالي.

جدول 8: نتائج اختبار نموذج البحث في ظل وجود المتغير المعدل والمتغيرات الرقابية

المتغير	Sig.	β
(Constant)	0.024	0.265
ARC	0.099	-0.035
ERF	0.709	0.060
ARC * ERF	0.503	-0.020
Size	0.039	0.006
Lev	0.000	-0.163
BTM	0.108	-0.003
BIG4	0.004	0.027
Adjusted R Square	0.205	
F	21.267	
Sig. F	0.000	

4- الخلاصة والأبحاث المستقبلية

يُوصف التعقيد المحاسبي بأنه حالة من الصعوبة في الفهم أو التطبيق، ولذلك يعتبر تعقيد القوائم المالية بمثابة زيادة في صعوبة فهم وتفسير والتنبؤ بتلك القوائم (Filzen and Peterson 2015) ومن وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية، يعني التعقيد المحاسبي الصعوبة التي قد يواجهها المستخدم في فهم كيفية ترجمة المعاملات الاقتصادية ومعايير إعداد التقارير ضمن القوائم المالية (Chang et al. 2016) ومع تعقد المعاملات التجارية بمرور الوقت، أصبحت المحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية أكثر تعقيداً، مما جعل هذا الموضوع محط اهتمام كبير من قبل المحاسبين، المراجعين، المنظمين، والمستثمرين (Chen et al. 2022).

قد يؤدي التعقيد المتزايد في إعداد التقارير المالية إلى صعوبات كبيرة للمستثمرين الذين يحاولون فهم وتحليل هذه التقارير. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن تعقيد إعداد التقارير يرتبط بالعديد من النتائج السلبية، مثل مشكلات إدارة الأرباح، وضعف جودة التقارير المالية، وزيادة تقلب العائدات، وانخفاض استمرارية الأرباح، وأداء ضعيف للمحللين (Burke and Gunny 2024) بالإضافة إلى ذلك، فإن التعقيد المحاسبي يمكن أن يعرقل التواصل الفعال بين الشركة وأصحاب المصلحة من خلال التقارير المالية، كما يمكن أن يؤدي إلى أوجه قصور في السوق، مثل زيادة التكاليف للمستثمرين والمعددين والمراجعين، وكذلك التكاليف التنظيمية. هذه الأوجه قد تساهم في تخصيص غير مثالي لرأس المال. كما أن المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية يكون أقل وضوحاً في الشركات التي تعاني من مستوى أعلى من التعقيد في تقاريرها المالية (Dao and Xu 2024).

مستخدمي القوائم المالية لا يهتمون عادةً بالأسباب التي تؤدي إلى تعقيد القوائم المالية بقدر اهتمامهم بالآثار التي قد تنتج عن هذا التعقيد. ومع ذلك، ما زالت آثار التعقيد المحاسبي غير واضحة تماماً حتى الآن (Hoitash and Hoitash 2018). لذلك، هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير التعقيد المحاسبي على الأداء المالي للشركات. بالإضافة إلى ذلك، تم فحص تأثير تحرير سعر الصرف على العلاقة بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي للشركات. لتحقيق هذا الهدف، تم إجراء دراسة تطبيقية اعتمدت على عينة من 92 شركة مدرجة في البورصة المصرية، بإجمالي 552 مشاهدة خلال فترة الدراسة التي امتدت من عام 2024 إلى عام 2019.

أظهرت النتائج فيما يتعلق بالعلاقة الرئيسية بين التعقيد المحاسبي والأداء المالي وجود علاقة سلبية ومعنوية. هذا يدعم فرضية التعتيم، التي تشير إلى أن التعقيد المحاسبي يستخدم للحد من فهم المستثمرين، مما قد يساهم في حجب المعلومات ويؤثر على ردود أفعال السوق. أما بالنسبة لتأثير تحرير سعر الصرف كعامل معدل، فقد بينت النتائج وجود علاقة سلبية بين المتغير التفاعلي (تحرير سعر الصرف والتعقيد المحاسبي) والأداء المالي، إلا أن

هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية. تشير هذه النتائج إلى أن تحرير سعر الصرف قد يزيد من الأثر السلبي للتعقيد المحاسبي على الأداء المالي، لكن دون دلالة إحصائية واضحة.

ويوصي الباحث بضرورة القيام بمراجعة شاملة تهدف إلى تحديد الإفصاحات الزائدة والمعقدة وغير المبررة والمكررة وحذفها بما يساعد على تقليل مستوى التعقيد المحاسبي بالقوائم المالية. كما يوصي الباحث بضرورة توفير الإفصاح الفوري والذي يساعد على ان تعكس أسعار الأصول في أي وقت جميع المعلومات المتاحة للجمهور بشكل كامل.

وفيما يتعلق بمجالات البحث المستقبلية، يُقترح إجراء المزيد من الدراسات لفهم التعقيد المحاسبي بشكل أعمق، على اعتباره نتاج تفاعل بين إعداد التقارير والمعاملات الاقتصادية، وليس فقط كظاهرة إفصاح. لذلك، من الضروري فحص العوامل والمحددات التي تؤثر على مستوى التعقيد في التقارير المالية. كما أن هناك حاجة إلى التركيز بشكل أكبر على مصادر التعقيد المرتبطة بالمحاسبة، إذ أن الدراسات السابقة ركزت بشكل رئيسي على التعقيد التشغيلي واللغوي. يضاف الي ذلك ضرورة فحص ما إذا كان استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة يساعد على تخفيض التعقيد المحاسبي. وأخيرًا، يمكن فحص واختبار الآثار الأخرى الناتجة عن التعقيد المحاسبي، مثل إدارة الأرباح، جودة التقارير المالية، الخصائص المختلفة للأرباح المحاسبية، وتنبؤات المحللين الماليين.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

المغني، هناء عبد العزيز عبد اللطيف. 2021. أثر تحرير سعر الصرف على عوائد ومخاطر الأسهم بالبورصة المصرية. المجلة العربية للإدارة 41 (1): 127-144.

علي، نهى محمد زكى محمد. 2022. العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية 6 (1): 171-232.

علي، نهى محمد زكى محمد. 2022. دراسة واختبار العلاقة بين معدل النمو المستدام والأداء المالي والتشغيلي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من منظور محاسبي. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية 6 (3): 513-587.

سيد، مي محمد حنفي، عاطف محمد العوام، فريد محرم فريد الجارحي. 2020. قياس أثر تعقيدات القوائم المالية على مستوى الإفصاح الاختياري: دليل تطبيقي من سوق الأوراق المالية المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (4): 205 - 232.

Badawy, Hebatallah Abd El Salam, and Noha Mohamed Zaki. 2023. The Effect of Audit Firm Reputation and Busyness on Financial Reporting Timelines: The Moderating Role of Client Complexity and Floatation of Exchange Rate: Empirical Evidence from Egypt . 64-10 (2): 10

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Aghamolla, C., and K. Smith. 2023. Strategic complexity in disclosure. *Journal of Accounting and Economics* 76: 101635.
- Bertomeu, J. 2023. Managers' choice of disclosure complexity. *Journal of Accounting and Economics* 76: 101637.
- Brown, N. C., A. A. Huffman, and S. Cohen. 2023. Accounting Reporting Complexity and Non-GAAP Earnings Disclosure. *The Accounting Review* 98 (6):37-71.
- Burke, J. J., and K. Gunny. 2024. SEC Comment Letters and 10-K Accounting and Linguistic Reporting Complexity. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*. OnlineFirst.
- Chakraborty, I., A. J. Leone, M. Minutti-Meza, and M. A. Phillips. 2022. Financial Statement Complexity and Bank Lending. *The Accounting Review* 97 (3):155-178.
- Chang, H. S., M. Donohoe, and T. Sougiannis. 2016. Do analysts understand the economic and reporting complexities of derivatives? *Journal of Accounting and Economics* 61 (2-3):584-604.
- Chen, C., H. Jia, Y. Xu, and D. Ziebart. 2022. The effect of audit firm attributes on audit delay in the presence of financial reporting complexity. *Managerial Auditing Journal* 37 (2):283-302.
- Chen, C., Z. Liu, W. Tang, and L. Tuo. 2023. Accounting reporting complexity, audit engagement partner mandatory rotation, and audit quality. *Journal of Corporate Accounting & Finance* 35 (2):157-170.
- Chung, M.-H., and Y.-K. Chang. 2024. Financial Reporting Complexity, Investor Sentiment, and Stock Prices. *Finance Research Letters* 62: 105026.
- Chychyla, R., A. J. Leone, and M. Minutti-Meza. 2019. Complexity of financial reporting standards and accounting expertise. *Journal of Accounting and Economics* 67 (1):226-253.
- Dao, M., and H. Xu. 2023. Shareholder activism and accounting reporting complexity. *Journal of Accounting Literature* 46 (1):121-149.
- Dyer, T., M. Lang, and L. Stice-Lawrence. 2017. The evolution of 10-K textual disclosure: Evidence from Latent Dirichlet Allocation. *Journal of Accounting and Economics* 64 (2-3):221-245.
- Filzen, J. J., and K. Peterson. 2015. Financial Statement Complexity and Meeting Analysts' Expectations. *Contemporary Accounting Research* 32 (4):1560-1594.
- Filzen, J. J., and M. G. Schutte. 2017. Comovement, financial reporting complexity, and information markets: Evidence from the effect of changes in 10-Q lengths on internet search volumes and peer correlations. *The North American Journal of Economics and Finance* 39:19-37.
- Gillan, S. L., and C. A. Panasian. 2014. On Litigation Risk and Disclosure Complexity: Evidence from Canadian Firms Cross-Listed in the US. *The International Journal of Accounting* 49 (4):426-454.

- Hesarzadeh, R., and J. Rajabalizadeh. 2020. Does Securities Commission Oversight Reduce the Complexity of Financial Reporting? *Revista de Contabilidad* 23 (1):1-17.
- Hoitash, R., and U. Hoitash. 2017. Measuring Accounting Reporting Complexity with XBRL. *The Accounting Review* 93 (1):259-287.
- Ishinagi, Y., and A. Shiiba. 2023. Management earnings forecast and financial statement complexity. *Journal of Accounting and Public Policy* 42: 107072.
- Miller, B. P. 2010. The Effects of Reporting Complexity on Small and Large Investor Trading. *The Accounting Review* 85 (6):2107-2143.
- Peterson, K. 2011. Accounting complexity, misreporting, and the consequences of misreporting. *Review of Accounting Studies* 17 (1):72-95.
- Rajabalizadeh, J. 2023. CEO overconfidence and financial reporting complexity: evidence from textual analysis. *Management Decision* 61 (13):356-385.
- Said, H. A. 2011. Corporate financial reporting complexity: recommendations for improvement. *Review of Business* 31(2): 69-87.
- The Association of Chartered Certified Accountants (ACCA). 2009. *Complexity in Financial Reporting*. ACCA: Certified Accountants Educational Trust (London).